مصر تشارك بمنتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي بروسيا و مباحثات مكثفة لوزير التجارة والصناعة مع كبار المسئولين المشاركين بالمنتدى

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

يوليو ٢٠١٩

العدد العاشر

بدء شراكة مصرية صينية لإنتاج طراز جديد من سيارات MG بمصر

G20 2019 JAPAN

قمة العشـــرين باليابان ... خطوة هامـــة نحو تحقيق مستقبل أفضل للعالم

قرار وزارى بتشـــكيل المجلس الأعلى للتمور

انتخاب مصر عضـــواً بمجلس إدارة المنظمـــة الأفريقيـــة للتقييس (أرســـو) خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

مصر تشارك بمنتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي بروسيا و مباحثات مكثفة لوزير التجارة والصناعةمع كبار المسئولين المشاركين بالمنتدى

القاهرة تستضيف فعاليات منتدى الأعمال المصري الموزمبيقي بمشاركة عدد كبير من رجال الاعمال بالبلدين

باب ما وراء الاقلام ٣٠

باب حول العالم ٢٨

قمة العشرين باليابان ...خطوة هامة نحو تحقيق مستقبل أفضل للعالم

باب مجتمع الموظفين ٣٢

بعد مرور 41 عام : التنظيم والإدارة يصدر معايير جديدة لتصنيف وتقييم الوظائف الحكومية ولأول مرة: استحداث مجموعة وظائف نوعية

باب هيئة فى سطور ٣٤

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mfti.gov.eg

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

Mift.Media

Trade_Industry

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

مشاركة مصرية متميزة في منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي

لقاءات مكثفة لوزير التجارة والصناعة مع كبار المسئولين المشاركين بالمنتدى

مباحثات مع مدير عام منظمة «اليونيدو» الدولية لبحث تطورات إدراج مصر ضمن برنامج شراكة الدول الخاص بتحقيق التصنيع الشامل والمستدام

عقد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة لقاءً مع السيد/ لي يونج، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية « اليونيدو» لبحث أخر تطورات إدراج منظمة «اليونيدو» مصر ضمن برنامج شراكة الدول التابع للمنظمة وذلك على هامش مشاركة الوزير بمنتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي الذي انعقد بمدينة سان بطرسبرج الروسية خلال شهر يونية.

وقال الوزير إن اللقاء تناول بحث نتائج اللقاء المثمر لمدير المنظمة مع الرئيس السيسي في القاهرة خلال شهر ديسمبر الماضي والذي تم خلاله الإعلان عن إدراج منظمة «اليونيدو» مصر ضمن برنامج شراكة الدول التابع للمنظمة وهو من أهم البرامج الوطنية التي تهدف إلى تحقيق التصنيع الشامل والمستدام تنفيذاً لكافة أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي سيكون لها أثر بالغ في المنطقة العربية والأفريقية حيث يتم من خلال هذا البرنامج التنسيق بين المنظمة ومصر لوضع سياسات صناعية متكاملة وتحديد أولويات الدولة من الاستثمارات المباشرة فضلاً عن القطاعات الواعدة التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات.

وأشاد نصار بالمجهودات التي قامت بها المنظمة خلال الآونة الأخيرة لتفعيل البرنامج ومن أهمها توفير التمويل اللازم لمرحلة الانطلاق بدعم من الصين حيث سيقابل ذلك توفير المساهمة المالية المصرية ضمن البرنامج خلال العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١، كما يمكن العمل على توفير جزء منها خلال العام المالي ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ بشكل استثنائي.

ومن جانبه أكد السيد/ لي يونج، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» أن المنظمة تحرص على تعزيز التعاون مع الحكومة المصرية على مختلف الأصعدة وفي كافة المجالات وذلك من خلال المشروعات التي تنفذها المنظمة حالياً في مصر، مشيراً إلى أن المنظمة تدعم جهود مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تشجيع وتعزيز التصنيع الشامل.

وأشار يونج إلى أن أهداف برنامج شراكة الدول مع مصر تركز على التنمية الصناعية وجذب الاستثمار الصناعي الشامل والمستدام في القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لمصر ومنها الملابس الجاهزة، مواد البناء، الكيماويات، حوكمة المؤسسات، المنتجات اليدوية، تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الهندسية ومكوناتها، الى جانب رفع تنافسية القطاعات الصناعية من خلال تحسين منظومة الجودة ورفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتنمية المهارات والحفاظ على البيئة، فضلاً عن تكامل سلاسل القيمة مع أفريقيا وزيادة حجم التبادل التجاري للوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، لافتاً إلى أن نجاح برنامج شراكة الدول مع مصر يعتبر مشروطاً بتوفير اليونيدو للدعم الفني الملائم مما يتطلب توفير فريق عمل مقيم يتمتع بالخبرات المطلوبة يتم اختياره بالتنسيق مع الوزارة على أن يشمل خبراء محليين ودوليين وكذلك توفير الدعم المؤسسي للوزارة للقيام بدورها في ريادة وتنفيذ البرنامج ومتابعة وتقييم النتائج.

لقاء مع رئيس شركة ترانسماش الروسية لبحث إمكانية تصنيع عربات السكك الحديدية في مصر

عقد المهندس/عمرو نصار وزير التجارة والصناعة لقاء مع السيد/ كيريل ليبا رئيس مجلس إدارة مجموعة ترانسماش هولدنج الروسية استعرضا خلاله مشروعات التعاون بين الشركة والحكومة المصرية وعدد من المشروعات المستقبلية التي تعتزم الشركة تنفيذها بالسوق المصري خلال المرحلة المقبلة، فضلا عن خطط الشركة للتوجه نحو السوق الأفريقي من خلال مصر

وقال الوزير إن اللقاء تناول اهتمام الشركة بالسوق المصري كأحد أهم المقاصد الاستثمارية المحورية بمنطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا، لافتاً إلى أن الشركة تدرس خطط لإنشاء مشروعات جديدة في مصر في مجالات التصنيع المشترك لعربات القطارات والترام وتحديث خطوط السكك الحديدية وتنظيم الإشارات وذلك بالتعاون مع بنك الاستيراد والتصدير المجرى.

وأضاف نصار أنه يجرى حالياً الانتهاء من التفاصيل الفنية والخطوات التنفيذية الخاصة بتوريد الشركة لـ ١٣٠٠ عربة قطار إلى مصر، مشيراً إلى أن الحكومة المصرية وقعت عقد توريد وتصنيع العام الماضي بين التحالف الروسي المجرى بقيادة مجموعة ترانسماش هولدنج الروسية ووزارتي النقل والإنتاج الحربى بجمهورية مصر العربية يتضمن قيام الشركة الروسية المجرية بإنشاء خط إنتاج في مصر للتصنيع المشترك للعربات بنسبة مكون محلى لا تقل عن ٤٠٪، إلى جانب تجديد ورش السكك الحديدية بكوم أبو راضي بتكلفة ٣٠ مليون يورو من إجمالي تكلفة الصفقة لإجراء عمليات الصيانة لهذه العربات، ولفت نصار إلى أنه يجرى التفاوض مع الشركة لتوقيع عقد صيانة لمدة ١٥ عاماً للعربات إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية للعاملين بالورش على أعمال الصيانة للمحافظة على مستوى العربات واستدامة الخدمات المقدمة بها.

ومن جانبه أكد السيد/ كيريل ليبا رئيس مجلس إدارة مجموعة ترانسماش هولدنج حرص الشركة على التواجد بالسوق المصري بمشروعات للتصنيع المشترك أو توريد عربات القطارات وأعمال الصيانة، مشيراً إلى أن العقد المبرم مع الحكومة المصرية يتضمن توريد عربات قطار للدرجة الثانية المميزة والدرجة الأولى والثانية المكيفة بالإضافة إلى عربات القوى.

مباحثات مصرية روسية لبحث ترتيبات استضافة القاهرة للجنة المشتركة اكتوبر المقبل

عقد المهندس/ عمرو نصار وزير التجارة والصناعة جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ دينيس مانتوروف، وزير الصناعة والتجارة الروسي استعرضا خلالها سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والصناعي بين البلدين وعدد من الملفات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك

وقال الوزير إن اللقاء تناول ترتيبات استضافة القاهرة لفعاليات الدورة الثانية عشر للجنة المشتركة المصرية الروسية خلال الفترة من ٧ -١٠ أكتوبر المقبل بالتزامن مع موعد انعقاد المعرض الصناعي الدولي Big Industrial Week، خلال الفترة من ٨-١٠ أكتوبر ومنتدى الأعمال المنعقد على هامش المعرض.

وأضاف نصار ان اللقاء تناول متابعة تنفيذ نتائج الدورة الحادية عشر من أعمال اللجنة المصرية الروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني والتي عقدت خلال شهر مايو الماضي بالعاصمة الروسية موسكو وتضمنت التوقيع على اتفاقية انشاء وتشغيل المنطقة الصناعية الروسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومذكرة التفاهم الخاصة مشروع تحديث البنية الأساسية لصناعة الألبان والخبز والحبوب في مصر.

كما استعرض اللقاء تطورات صفقة تمويل وتوريد ١٣٠٠ عربة قطار لتطوير قطاع السكك الحديدية في مصر وبحث خطوات التصنيع المشترك لهذه النوعية من العربات، فضلا عن سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين مصر وروسيا في اسواق الدول الافريقية خاصة في ظل ترأس مصر للاتحاد الأفريقي.

ومن جانبه، أكد دينيس مانتوروف، وزير الصناعة والتجارة الروسي، حرص بلاده على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر خلال المرحلة المقبلة باعتبارها إحدى الدول المحورية في منطقة الشرق الأوسط وقارة آسيا، مشيراً إلى إمكانية الاستفادة من السوق المصري كمحور لنفاذ المنتجات الروسية لأسواق الدول العربية والإفريقية.

وقال ان مشروع المنطقة الصناعية الروسية في مصر يعد المشروع الأول لروسيا خارج أراضيها، مشيراً إلى أن حجم رؤوس الأموال الروسية في مشروعات البنية التحتية للمشروع يبلغ ١٩٠ مليون دولار في حين تبلغ الاستثمارات المتوقعة نحو ٧ مليار دولار.

واضاف مانتوروف أن هناك ٥٥ شركة روسية حتى الان اعربت عن رغبتها في الاستثمار في هذه المنطقة لافتا الى ان المشروع سيوفر نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل.

بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر و تتارستان

التقى المهندس/ عمرو نصار وزير التجارة والصناعة مع السيد/ ألبرت كاريموف نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة بجمهورية تتارستان والتي تناولت سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

واوضح نصار أن اللقاء استعرض نتائج زيارة الرئيس التتارستاني رستام مينيخانوف للقاهرة خلال شهر أكتوبر الماضي على رأس وفد رفيع المستوى من المسئولين ورجال الأعمال التتريين والتي تضمنت مقترحات لتنفيذ خارطة طريق للتعاون بين البلدين لتنمية العلاقات بين مصر وجمهورية تتارستان في مختلف المجالات.

وأضاف نصار أن برامج التعاون المقترحة بين البلدين تتضمن تنظيم عدد من الزيارات المتبادلة لتنمية التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين والمشاركة المتبادلة في المعارض الصناعية والفعاليات الدولية إلى جانب تبادل المعلومات بشأن المشروعات والفرص المتاحة للاستثمار بالبلدين، مشيراً إلى أن البرنامج يتضمن أيضا تنظيم زيارة لممثلي شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بتتارستان (إينوبوليس) إلى جانب تنظيم زيارة للجانب التترى إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومشاركة عدد من الشركات الصناعية التترية في المعرض الصناعي الدولي INDUSTRIAL WEEK ARABIA ٢٠١٩ والمقرر عقده خلال الفترة من ٨-١٠ أكتوبر المقبل بالقاهرة .

ولفت إلى أن إمكانية التعاون في مجال إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية وبناء حاويات الشحن البحري والنهري.

وقال نصار إن حجم التبادل التجاري بين مصر وتتارستان بلغ العام الماضي ٢٣,٥ مليون دولار، مشيراً إلى أن بنود حجم التبادل التجاري بين البلدين تتضمن منتجات البلاستيك والوقود والزيوت.

ومن جانبه أكد السيد/ ألبرت كاريموف نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة بجمهورية تتارستان حرص بلاده على تعزيز

العلاقات الاقتصادية بين مصر وتتارستان لمستويات غير مسبوقة تعكس العلاقات السياسية المتميزة التي تربط البلدين، مشيرا إلى إمكانيات تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات البترول والغاز والصناعات الكيماوية وتصنيع الآلات والمعدات وتصنيع الأخشاب والقطاع الطبي وقطاع الصناعات الزراعية وقطاع الصناعات الخفيفة.

ولفت الى أنه يجرى حاليا التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة المصرية بشأن الإعداد لبعثة الأعمال الخاصة بالشركات التترية إلى مصر خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن هناك عدد من الشركات قد أبدت اهتمامها بالمشاركة في هذه البعثة للتعرف على فرص الاستثمار المتاحة بالسوق المصري.

مصر والمجر تتفقان علي تعزيز التعاون التجاري والصناعي المشترك

عقد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة خلال زيارته إلى مدينة سان بطرسبرج الروسية للمشاركة في الدورة الـ ٢٣ لمنتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي الذي انعقد خلال الفترة من ٦ إلى ٨ يونيو لقاءً مكثفاً مع السيد/ بيتر زيجارتو وزير الخارجية والتجارة المجرى حيث تناول اللقاء مستقبل التعاون التجاري والصناعي والاستثماري بين مصر والمجر وعدد من الملفات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وقال الوزير أن العلاقات المصرية المجرية تشهد خلال المرحلة الحالية زخماً سياسياً واقتصادياً غير مسبوق عكسته الزيارات المتبادلة المكثفة للرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء المجرى فيكتور أوربان، لافتاً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ العام الماضي ٢٦٩ مليون دولار حيث تتضمن أهم بنود التبادل التجاري بين البلدين الأثاث والصناعات الطبية والحاصلات الزراعية والسلع الهندسية والإلكترونية والصناعات الغذائية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة والمنتجات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء، وقال إن اللقاء استعرض مبادرة تجمع دول الفيشجراد لإنشاء منطقة صناعية خاصة بدول التجمع في مصر، لافتاً إلى أهمية دعم المجر لهذا الملف مع باقي الدول أعضاء التجمع والتي تشمل التشيك وبولندا وسلوفاكيا بهدف وضع الخطوات المبدئية لهذا التعاون الإقليمي.

وأشار نصار إلى أن اللقاء أكد أهمية تفعيل دور مجلس الأعمال المصري المجرى في دفع التعاون بين البلدين خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والسكك الحديدية وتنقية المياه وإنتاج وحدات مياه الشرب والزراعة، لافتاً في هذا الإطار الى انه تم الاتفاق على عقد منتدى اعمال مجري مصري خلال شهر سبتمبر القادم بالقاهرة بحضور كبري الشركات المجرية خاصة في مجال الصناعات الهندسية والمكونات الى جانب مشاركة شركات من دول الفيشجراد.

كما أعلن وزير التجارة والصناعة ان شركتين من كبريات الشركات المجرية في مجال الإضاءة والاتوبيسات والشاحنات تعتزمان نقل انتاجهما الي مصر وسيقوم مسئولين من الشركتين

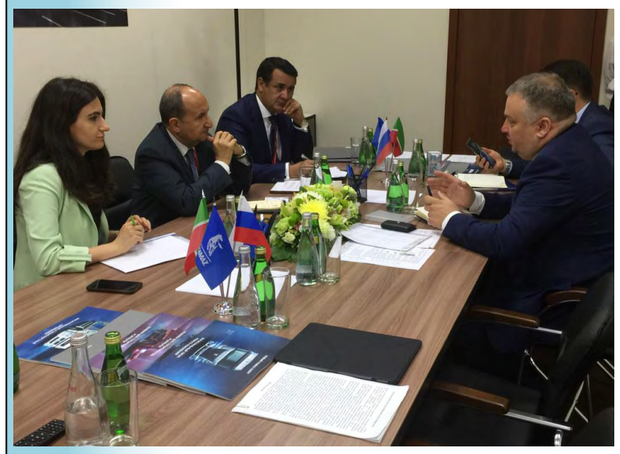

بزيارة مصر لبحث تفاصيل المشروعات الاستثمارية.

ونوه الوزير إلى أهمية تعزيز التعاون التجاري والصناعي بين مصر والمجر بأسواق دول القارة الإفريقية خاصة في ظل ترأس مصر للاتحاد الإفريقي العام الجاري، مشيراً إلى إمكانية تنفيذ برامج مشتركة في مجال التدريب وبناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن جانبه أكد السيد/ بيتر زيجارتو وزير الخارجية والتجارة المجرى حرص بلاده على تعزيز أطر التعاون الاقتصادي والتجاري مع مصر باعتبارها أحد أهم الشركاء التجاريين للمجر في منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن عام ٢٠١٨ شهد طفرة كبيرة في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدين بالتوقيع المشترك بين مصر والمجر وروسيا على اتفاق تعاون لتمويل وتوريد ١٣٠٠ عربة قطار لتطوير قطاع السكك الحديدية في مصر برأسمال يتجاوز المليار يورو وهي الصفقة الأكبر في تاريخ هيئة السكك الحديدية في مصر

وقال إن حجم الاستثمارات المجرية بالسوق المصري يبلغ نحو ٤١,٥ مليون دولار في عدد ٦٠ مشروعاً في قطاعات التصنيع والخدمات والسياحة.

شركة كاماز الروسية تدرس الاستثمار في السوق المصري

شملت لقاءات المهندس عمرو نصار خلال مشاركته في منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي لقاءً مع السيد/ سيرجى كوجوجن رئيس مجلس إدارة مجموعة كاماز الروسية حيث استعرض اللقاء عدد من المشروعات المستقبلية التي تدرس الشركة تنفيذها في السوق المصري في مجال إنتاج الشاحنات وعربات الدفع الرباعي في مصر والتصدير للأسواق العربية والإفريقية، مشيراً إلى أهمية الاستفادة من خبرات الشركة في المشروعات القومية التي تنفذها الحكومة حاليا في مختلف المجالات

وزير التجارة والصناعة يعقد اجتماعاً مع أعضاء مجلس التجارة والصناعة بعد إعادة تشكيله

عقد المهندس/ عمرو نصار وزير التجارة والصناعة اجتماعاً موسعاً مع مجلس التجارة والصناعة – بعد إعادة تشكيله - والذي يضم كافة قيادات الوزارة إلى جانب ممثلين عن مجتمع الأعمال حيث استهدف اللقاء تفعيل دور المجلس في التنسيق بين كافة اجهزة الوزارة وهيئاتها التابعة في اتخاذ القرارات المناسبة التي تصب في مصلحة قطاعي التجارة والصناعة بصفة خاصة والاقتصاد المصري بصفة عامة، فضلاً عن تقديم رؤي واقتراحات جديدة لتطوير منظومة العمل داخل الوزارة والنهوض بها في ضوء برنامج الاصلاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

وقال الوزير ان مجلس التجارة والصناعة يقوم بدور المجلس الأعلى للوزارة ويتولى مهام توحيد الرؤي فيما يتعلق بتنفيذ سياسات واستراتيجيات الوزارة على المستويين المحلي والدولي، لافتا الي أهمية دورية انعقاد المجلس لاستعراض أبرز القضايا الملحة علي جدول اعمال الوزارة والاجندة الدولية، الأمر الذي يسهم في وضع تصورات بشأن القضايا الاقتصادية الكبرى قبل عرضها على وزير التجارة والصناعة ومن ثم وزراء المجموعة الاقتصادية لاتخاذ القرارات المناسبة.

ولفت نصار الي أنه روعي في إعادة تشكيل المجلس ضم ممثلين عن اتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية وذلك لأول مرة منذ إنشاء المجلس في عام ٢٠٠٥، وذلك بهدف إشراك مجتمع الأعمال في منظومة اتخاذ القرارات داخل الوزارة.

ومن جانبهم أشار أعضاء المجلس إلى أن المجلس يمثل القناة الرئيسية لتحقيق الاتصال والترابط بين كافة هيئات الوزارة بهدف تفعيل منظومة العمل الجماعي لخدمة قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية، مؤكدين على أهمية الدور الحيوي الذي لعبه المجلس منذ إنشائه في التعامل مع العديد من التحديات الداخلية والخارجية والتي أسهمت في تنفيذ خطط وبرامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي.

كما أكدوا على أهمية دور المجلس في بحث تأثير القرارات المختلفة على كل جهة على حدة وذلك لضمان عدم تضارب الاختصاصات وتوفير الوقت والإنفاق الحكومي بما يحقق رؤية وتوجهات الحكومة في تطوير منظومة الخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال.

جدير بالذكر أن المهندس/ عمرو نصار وزير التجارة والصناعة كان قد أصدر قراراً بإعادة تشكيل مجلس التجارة والصناعة برئاسة مستشار الوزير لشئون التجارة وعضوية رئيس قطاع مكتب الوزير والمستشار القانوني للوزارة، ورؤساء الهيئات والمصالح والقطاعات التابعة للوزارة إلى جانب مساعدي الوزير لشئون المتابعة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال فضلاً عن ممثلين عن اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية.

وقد نص القرار على أن يعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية، وأن يقوم رئيس المجلس برفع تقرير إلى وزير التجارة والصناعة بنتائج عمل المجلس بصفة شهرية.

ويصدر قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للتمور برئاسته وعضوية كافة القطاعات المعنية بقطاع التمور في مصر

أصدر المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للتمور برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية كل من محافظي الوادي الجديد وأسوان باعتبارهما المحافظتان الأعلى إنتاجاً للتمور على مستوى الجمهورية، ورئيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ورئيس هيئة تنمية الصادرات، ورئيس الجهاز التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات، وممثل عن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، إلى جانب مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار، وممثل عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ورئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات، بالإضافة إلى رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، ورئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، وعضوين عن جمعيات التمور، فضلاً عن ثلاثة أعضاء نيابة عن مزارعي النخيل بأهم مناطق إنتاج التمور بمصر، وعضوين عن مصنعي ومصدري التمور .

وقال الوزير أن تشكيل هذا المجلس يعد من أهم نتائج الاستراتيجية المتكاملة التي أعدتها الوزارة للنهوض بصناعة التمور في مصر وزيادة قدراتها التنافسية، مشيراً إلى أن المجلس يستهدف العمل على تطوير قطاع النخيل والتمور على المستوى الوطني، وحل مشاكل المنتجين والمصنعين والمصدرين على حد سواء وذلك للارتقاء بمستوى جودة وسلامة التمور المصرية والوصول بها إلى مستويات الجودة العالمية، بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز الصادرات المصرية من التمور وتحسين دخل المنتجين والمصنعين.

ولفت نصار إلى أن المهام التي سيقوم بها المجلس تتضمن أيضاً تطوير منظومة إنتاج وتصنيع التمور المصرية المزروعة ووضع منظومة لضمان جودة تداول التمور ووقاية النخيل والتمور من الآفات وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بوزارة الزراعة وبصفة خاصة المعمل المركزي للنخيل ومعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية وكذا تحديد الأصناف الملائمة للأسواق الخارجية والتشجيع على زراعتها والترويج للزراعة العضوية، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع من خلال تحسين الجودة والإنتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة وربط الصناعة بالبحث العلمي لدعم الابتكار في قطاع التمور.

وأضاف أن المجلس سيقوم بالتشجيع على استخدام المخلفات الثانوية للتمور والنخيل وتعظيم القيمة المضافة من مخلفات نخيل التمر، والترويج لاستثمارات جديدة في مجال زراعة وإنتاج التمور وإنشاء مخازن مبردة أو مشروعات لإعادة تدوير مخلفات التمور، وزيادة التسويق على المستوى المحلي للتمر المجمد والطازج والمصنعات وزيادة الصادرات من التمور غير المصنعة، إلى جانب زيادة الصادرات المصرية من خلال استحداث آلية للتواصل مع كافة أسواق العالم بهدف الترويج للتمور المصرية كبديل آمن وأعلى في الجودة من تمور الدول المنافسة، وإنشاء وترويج شعار للتمور المصرية ووضع وتنفيذ خطة لإدارة هذا الشعار ووضع التوصيات اللازمة للخطة لضمان جودة إدارة هذا الشعار، فضلاً عن وضع خطة لتطوير القطاع في سلسلة الإمداد والتوريد وآلية للتنفيذ طبقاً لاستراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر، وتبنى إنشاء المناطق اللوجيستي وبورصة لضبط أسعار التمور وأسعار التصدير للأصناف المختلفة على مستوى الجمهورية، ومتابعة وتقييم أداء الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية ووضع مؤشرات لقياس أداءها.

وقد نص القرار على عقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل كما يجوز دعوته للانعقاد في أي وقت بناءً على طلب من رئيس المجلس أو من ينوب عنه أو بناءً على طلب يتقدم به خمسة من أعضاء المجلس على الأقل، مشيراً إلى أنه يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجان فرعية لدراسة موضوعات محددة في مجال عمله وذلك أثناء انعقاده، كما يجوز للمجلس دعوة المختصين والخبراء في مجالات التمور المختلفة لحضور اجتماعات المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود عند التصويت على أن تصدر توصيات وقرارات المجلس بأغلبية أراء الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

ويشكل المجلس أمانة فنية برئاسة مدير مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي وعضوية كل من المدير التنفيذي لغرفة الصناعات الغذائية والمدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الغذائية، والمدير التنفيذي للمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ومدير المعمل المركزي للنخيل بحيث تتولى الأمانة الفنية متابعة تنفيذ توصيات وقرارات المجلس مع الجهات المعنية والمعاونة الفنية في أعمال المجلس.

مصر تشارك بمؤتمر «المناطق الصناعية وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة» بدولة بيرو

شارك المهندس/ أحمد طه مساعد وزير التجارة والصناعة بفعاليات المؤتمر الدولي «المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة» الذي انعقد بالعاصمة البيروفية ليما، وذلك بحضور عدد كبير من ممثلي الحكومات والاتحادات الصناعية والغرف التجارية والمؤسسات المالية والتنموية والمطورين الصناعيين ومشغلي المناطق الصناعية وأساتذة الجامعات والمانحين والمستثمرين وممثلي القطاع الخاص، حيث يعد المؤتمر منصة هامة لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بالمناطق الصناعية والرؤى المستقبلية لاستراتيجية التنمية الصناعية العالمية ٢٠٣٠.

وقال ان المؤتمر استعرض دور المناطق الصناعية في تنمية الاقتصاد العالمي وخلق فرص العمل وزيادة الدخل وتوفير الخدمات والبنية التحتية للصناعات الوطنية، مشيراً الى الدور الهام للمناطق الصناعية في تحقيق محاور التنمية الشاملة والتي تشمل العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والحماية البيئية، الى جانب المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية وتحديث وتطبيق تكنولوجيات صناعية متطورة

واكد طه اهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والقطاعات المالية لإنجاح منظومة تطوير وادارة المناطق الصناعية، مشيراً الي ان المؤتمر قدم مجموعة كبيرة من الخبرات الصناعية الدولية والسياسات الحكومية والادوات التمويلية ومبادرات القطاع الخاص والجمعيات الصناعية الصديقة للبيئة والمشروعات الاستثمارية المتعلقة بالاقتصاد الدائري وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

هذا وقد استعرض مساعد وزير التجارة والصناعة خلال مشاركته بجلسة «تنمية المناطق الصناعية لزيادة التنافسية وتعزيز معدلات النمو الصناعي» ملامح خارطة مصر نحو الاقتصاد المستدام والتي تضع المناطق الصناعية علي رأس أولوياتها باعتبارها المحرك الاساسي لخلق تنمية صناعية شاملة ومستدامة.

وأوضح طه أن المناطق الصناعية تسهم في تسريع وتيره النمو الاقتصادي من خلال جذب الصناعات الحديثة وخلق المزيد من فرص العمل، مشيراً إلى أن الحكومة المصرية تنفذ حالياً ١٣ مجمعاً صناعياً جديداً للمساهمة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين الإنتاجية وتعزيز أهداف المسئولية الاجتماعية وتقليل آثار التغيرات المناخية إلى جانب تحقيق تنمية صناعية شاملة.

ونوه إلى أن رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية الوزارة ٢٠٢٠ الخاصة بالتنمية الصناعية ترتكز على محاور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المناطق الصناعية وتعزيز ريادة الأعمال وتحقيق التكامل الصناعي ونقل التكنولوجيات المتطورة للصناعات المصرية، لافتاً إلى أن الوزارة تتبنى حاليًا برنامج لتعميق التصنيع المحلى من شأنه المساهمة في زيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية وتعزيز تنافسية المنتج المصري بالسوقين المحلى والعالمي حيث ساهم البرنامج خلال ٦ أشهر في توفير ٢٤٨ فرصة استثمارية بقيمة سوقية تبلغ ٢٠ مليار دولار.

ممثلة في هيئة المواصفات والجودة
انتخاب مصر عضواً بمجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتقييس (أرسو) خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢

حصلت مصر ممثلة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة على مقعد في مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتقييس(ARSO) للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٢ وذلك خلال الانتخابات التي جرت على هامش اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمنظمة والتي عقدت خلال الفترة من ١٩-٢١ يونيو بالعاصمة الكينية نيروبي.

وقد شارك في الاجتماعات المهندس/ أشرف عفيفي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والتي شهدت عقد الاجتماع الـ ٦٠ لمجلس إدارة منظمة الأرسو والذي تم خلاله استعراض الموضوعات الادارية المتعلقة بأنشطة المنظمة وكذلك إجراء الانتخابات الخاصة باختيار الدول الأفريقية أعضاء مجلس إدارة المنظمة عن الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢ من ١٣ دولة مرشحة ضمت بوتسوانا، بوركينا فاسو، الكونجو، مصر، غانا، نيجيريا، تنزانيا، توجو، تونس، رواندا، جنوب افريقيا، السودان، كينيا، وقال المهندس أشرف إسماعيل عفيفي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ان إعادة انتخاب مصر في مجلس إدارة المنظمة الافريقية للتقييس يأتي في اطار حرص مصر على المساهمة في تطوير منظومة التقييس الافريقية خاصة في ظل ترأس مصر للاتحاد الأفريقي وجهودها لدعم خطط التنمية المستدامة لدول القارة السمراء، مشيراً الى ان الفعاليات تضمنت عقد الاجتماع الـ ٢٥ للجمعية العمومية للمنظمة والاحتفال باليوم الأفريقي للتقييس وعقد مجموعة من الجلسات بشأن تأثير العوائق الفنية على التجارة وكذلك قواعد الصحة والصحة النباتية على إنشاء منطقة تجارة قارية أفريقية حرة، كما تضمنت الفعاليات اعلان نتيجة الانتخابات والتي فازت مصر فيها بمقعد في مجلس الادارة كما تم مناقشة الموضوعات المتعلقة بعلاقة المنظمة بالمنظمات الدولية المعنية بالتقييس.

وأضاف أن الهيئة تمثل الدولة المصرية في عضوية منظمة الأرسو منذ إنشائها عام ١٩٧٧ حتى الآن وشغلت الهيئة عضوية مجلس إدارة منظمة الأرسو منذ إنشائها وحتى عام ٢٠١٦ كما تترأس الهيئة اللجنة الفنية للهندسة المدنية ومواد البناء ARSO/TCH 3 كما ان الهيئة عضو في عدد من اللجان الفنية المتخصصة تشمل ARSO/TCH 2 والخاصة بالمنتجات الغذائية والزراعية و ARSO/TCH13 والخاصة بالأعشاب الطبية والطب التقليدي واللجنة الفنية ARSO/THC 5 والخاصة بمجال الكيمياء والهندسة الكيميائية بالإضافة الى اللجنة الفنية ARSO/THC 7 والخاصة بالغزل والنسيج والجلود و اللجنة الفنية /ARSO 4-THC 08 والخاصة بتكنولوجيا السيارات والهندسة، كما أن الهيئة عضو في عدد من لجان سياسات منظمة الأرسو تشمل لجنة الأرسو لنظم تقييم المطابقة ARSO CACO واللجنة الخاصة بالمستهلك ARSO COCO بالإضافة الى اللجنة الخاصة بشبكة التوثيق ونظم المعلومات لأنشطة المواصفات والتشريعات الفنية في الدول الأفريقيةARSO DISNET.

كما أوضح عفيفي ان الهيئة تشارك في مجموعات العمل المتعلقة بتوحيد المواصفات الأفريقية في المجالات المختلفة بمجموعة من الخبراء من الهيئة وأعضاء اللجان الفنية من أصحاب المصلحة، مشيراً الى ان هذه العضوية ساهمت في استخدام المواصفات القياسية المصرية مرجعاً لإعداد المواصفات الأفريقية الموحدة الصادرة عن هذه المنظمة بما ييسر نفاذ المنتجات المصرية لأسواق القارة الأفريقية.

وزير التجارة والصناعة ونظيره البيلاروسي يتفقان على عقد اجتماعات الدورة السادسة للجنة المشتركة بالعاصمة مينسك أغسطس المقبل

أعلن المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة انه يجري حالياً الإعداد لعقد فعاليات الدورة السادسة للجنة المصرية البيلاروسية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني والمقرر ان تستضيفها العاصمة البيلاروسية مينسك خلال شهر أغسطس المقبل، لافتا الي انه سيتم علي هامش فعاليات اللجنة عقد أول اجتماع لمجلس الاعمال المصري البيلاروسي المشترك والذي تم توقيع اتفاق إنشائه بحضور رئيسي البلدين في ختام زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدولة بيلاروسيا.

واشار الوزير الي انه سيتم ايضا على هامش فعاليات اجتماعات اللجنة المشتركة عقد منتدى أعمال يشارك به عدد من المستثمرين من البلدين وبصفة خاصة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك للجانبين المصري والبيلاروسي.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الموسعة التي عقدها الوزير مع نظيره البيلاروسي السيد/ فلاديمير كولتوفيتش وزير التجارة ومكافحة الاحتكار البيلاروسي وذلك في ختام زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للعاصمة البيلاروسية مينسك على رأس وفد حكومي رفيع المستوى حيث تناول اللقاء مستقبل التعاون الاقتصادي التجاري والصناعي والاستثماري بين البلدين وعدد من الملفات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وقال نصار إن العلاقات المصرية البيلاروسية تشهد حالياً زخماً غير مسبوق خاصة في ظل توقيع خارطة طريق بين البلدين لتعزيز التعاون المشترك بين مصر وبيلاروسيا خلال الفترة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ في عدة مجالات على رأسها الصناعة والتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي الأمر الذي سيسهم في دفع العلاقات المصرية البيلاروسية المشتركة إلى آفاق أرحب خلال المرحلة المقبلة.

وأشار الوزير الى ان المباحثات قد تناولت أهمية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين وبصفة خاصة في مجالات تصنيع الآلات والمعدات والشاحنات والاتوبيسات لتلبية احتياجات السوق المصري والتصدير للأسواق العربية والافريقية عبر مصر، لافتاً في هذا الإطار الى حرص مسئولي البلدين على دراسة انشاء منطقة صناعية بيلاروسية في مصر لتكون قاعدة لإنتاج العديد من الصناعات الثقيلة.

وأضاف نصار أن العلاقات الاستراتيجية والتطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات المصرية البيلاروسية مؤخراً ساهمت في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام ٢٠١٨ بنسبة ١٠,٧٪ حيث بلغ ١٠٨ مليون دولار مقارنة بـ ٩٧,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧، مشيراً إلى أن الصادرات المصرية للسوق البيلاروسي بلغت العام الماضي ٢٥ مليون دولار مقارنة بـ٢١,٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ محققة نسبة زيادة بلغت ١٧,٥ ٪.

ومن جانبه أكد السيد/ فلاديمير كولتوفيتش وزير التجارة ومكافحة الاحتكار البيلاروسي أن مصر وبيلاروسيا ترتبطان بعلاقات سياسية واقتصادية متميزة تمهد الطريق لتعزيز أطر التعاون التجاري والصناعي والاستثماري لمستويات غير مسبوقة، مشيراً إلى استعداد بيلاروسيا لدعم الصناعة المصرية من خلال إنشاء مشروعات صناعية مصرية بيلاروسية مشتركة ونقل الخبرات الصناعية البيلاروسية الكبيرة للصناعة المصرية.

ويبحث مع سفير المجر بالقاهرة مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين

عقد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة جلسة مباحثات مع السيد/ بيتر كيفيك سفير المجر بالقاهرة استعرضا خلالها مستقبل التعاون الاقتصادي بين البلدين وعدد من الملفات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، كما تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات التجارية والصناعية

وقال الوزير ان اللقاء استعرض نتائج لقائه بالسيد/ بيتر زيجارتو وزير الخارجية والتجارة المجري على هامش مشاركتهم بفعاليات منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي والذي عقد بروسيا مطلع شهر يونية، مشيرا الي ان الفترة المقبلة ستشهد تحركات مكثفة من جانب حكومتي ومجتمعي الاعمال بالبلدين لبدء مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك تصب في مصلحة الشعبين وتخدم الاقتصادين المصري والمجري على حد سواء.

ولفت نصار الي ان مسئولي إحدى كبريات الشركات المجرية العاملة في مجال الاضاءة سيقومون بزيارة للقاهرة خلال الأيام القليلة المقبلة لدراسة امكانيات انشاء مشروع مصري مجري مشترك في مجال انتاج مستلزمات الاضاءة، مشيرا الي ان الشركة تستهدف الانتاج للسوق المصري والتصدير لأسواق منطقة الشرق الاوسط وقارة افريقيا والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الاسواق الرئيسية حول العالم.

واشار الوزير الي حرص الوزارة على توسيع اطر التعاون الصناعي بين مصر والمجر خلال الفترة القادمة والاستفادة من الخبرات الصناعية المتطورة للمجر خاصة في قطاع الصناعات الهندسية، مشيرا الي ان هناك فرصاً كبيرة للتعاون الصناعي بين البلدين في مجالات الصناعات الغذائية والطاقة المتجددة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الهندسية والرعاية الصحية والسياحة ومعالجة المياه وانتاج السيارات والسكك الحديدية والزراعة.

وأشار إلى أهمية تعزيز معدلات التبادل التجاري بين مصر والمجر كي ترقى لمستوى العلاقات السياسية المتميزة التي تربط البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي ٢٦٩ مليون دولار، مشيرا الي ان أهم بنود التبادل التجاري بين البلدين تضمنت الأثاث والصناعات الطبية والحاصلات الزراعية والسلع الهندسية والإلكترونية والصناعات الغذائية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة والمنتجات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء.

وقال إن حجم الاستثمارات المجرية بالسوق المصري يبلغ نحو ٤١,٥ مليون دولار في عدد ٦٠ مشروعاً في قطاعات التصنيع والخدمات والسياحة، لافتاً الي اهمية تفعيل العمل المشترك بين مسئولي البلدين ورجال الاعمال خلال المرحلة المقبلة لزيادة الاستثمارات المجرية في مصر وتعزيز مكانة المجر في قائمة الدول الاوروبية المستثمرة في السوق المصري.

ومن جانبه اكد السفير/ بيتر كيفيك سفير المجر بالقاهرة حرص بلاده علي تعزيز اطر التعاون الاقتصادي المشترك مع مصر خلال المرحلة الحالية خاصة في ظل حرص القيادة السياسية بالبلدين علي دفع العلاقات الثنائية بين القاهرة وبودابست لمستويات غير مسبوقة، مشيرا الي اهتمام مجتمع الاعمال المجري بالسوق المصري باعتباره أحد المقاصد الاستثمارية الهامة بالمنطقة ومحوراً هاماً لنفاذ الصادرات المجرية للأسواق الاقليمية والعالمية.

في تأكيد لوزارة التجارة والصناعة

قرار تحديد نسب التصنيع المحلى لصناعة السيارات بـ ٤٥ ٪ يستهدف رفع الأعباء الاضافية عن شركات التجميع ومنحهم الفرصة لضخ إستثمارات جديدة لحين صدور منظومة الحوافز الاستثمارية

أصدر المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة قرار رقم ٥٧١ لسنه ٢٠١٩ والذى يأتي في ضوء خطة الوزارة الهادفة الى وضع رؤية متكاملة لتنمية صناعة وسائل النقل وتوطينها في مصر، بما يسهم في أن تصبح مصر إحدى الدول البارزة في مجال تصنيع وتصدير السيارات، هذه الرؤية التي قام المهندس عمرو نصار، وزير التجارة والصناعة، بعرضها الأسبوع الماضي على الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء حيث تضمنت الملامح الرئيسية للرؤية المقترحة تعزيز صناعة وسائل النقل، والصناعات المُغذية لها، والتي ترتكز بصفة أساسية على زيادة نسب المكون المحلى في صناعة المركبات.

وقد تضمن قرار ٥٧١ إعادة العمل بأحكام القرار الوزاري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٤ والخاص بتقييم نسبة مساهمة خط التجميع للسيارات، وكذا بأحكام قرار وزير التجارة الخارجية والصناعة رقم ٩٠٧ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بتحديد نسب التصنيع المحلى في خط تجميع السيارات.

هذا وقد اشتمل القرار السابق نسبة التصنيع المحلى في صناعة السيارات وطرق احتسابها والذي تضمن رفع نسبة مساهمة خط التجميع الى ٢٨٪.

وفى هذا الإطار أوضح المهندس حسام عبد العزيز مستشار وزير التجارة والصناعة ان قرار ٥٧١ يستهدف بالأساس رفع أي أعباء إضافية عن كاهل مصنعي المركبات الحاليين، مشيرا الى انه جاري حالياً مراجعة جميع القرارات الحاكمة لصناعة وسائل النقل على التوازي مع بلورة حزمة حوافز بهدف تعميق صناعه المركبات والتي سيقوم وزير التجارة والصناعة بعرضها على المجموعة الاقتصادية بعد الانتهاء من صياغتها.

كما أشار الي ان قرار ٣٧١ لسنه ٢٠١٨ كان من المفترض ان يتم تفعيله ضمن حزمة من التشريعات التحفيزية لصناعة المركبات إلا انه نظراً لعدم صدور تلك التشريعات استلزم الأمر إعادة صياغة لحزمة الحوافز والقرارات الحاكمة تماشياً مع توجه الدولة الحالي في تطوير منظومة النقل والمركبات.

ولفت الى ان البرنامج المقترح لتعزيز صناعة وسائل النقل والصناعات المغذية لها يتضمن تقديم الحوافز اللازمة للمستثمرين في هذا القطاع، وتذليل العقبات التي تواجههم، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تساهم في اتاحة فرص أكبر للتشغيل، والارتقاء بمهارات الفنيين والمهندسين، فضلاً عن خفض أسعار المركبات محلياً، وإتاحة مناخ منافسة أفضل بين الشركات.

وزير التجارة والصناعة يعلن: بدء شراكة مصرية صينية لإنتاج طراز جديد من سيارات MG بمصر

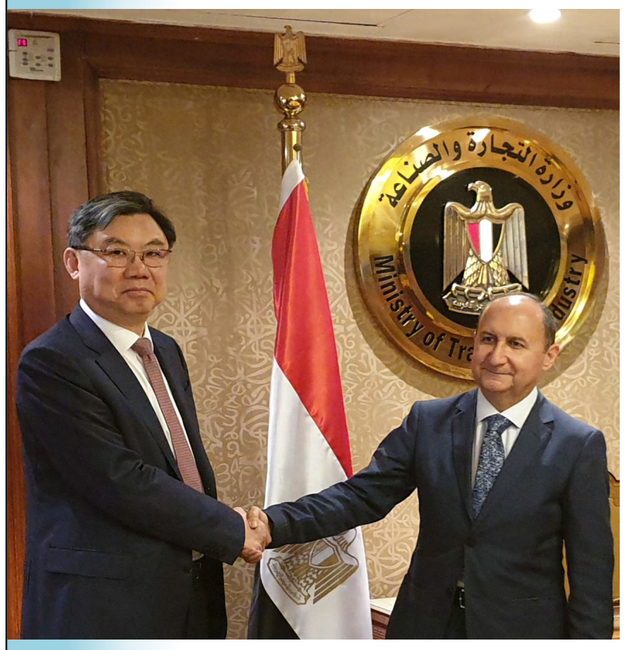

أكد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة حرص الوزارة على إجراء مفاوضات مباشرة مع كبريات شركات السيارات العالمية لبدء مشروعات استثمارية مشتركة لها بالسوق المصري خلال المرحلة المقبلة، مشيراً في هذا الإطار الي ان اتفاق الشراكة الذي تم توقيعه مؤخراً بين شركة SAIC وإحدى شركات السيارات المصرية من خلال الاستفادة من الطاقات الإنتاجية غير المستغلة بالشركة لبدء تجميع طراز جديد من السيارة ماركة MG في مصر جاء نتيجة للمفاوضات التي تبنتها الوزارة مع الشركة الصينية منذ شهر نوفمبر الماضي.

وقال ان الوزارة تسعى جاهدة للاستفادة من الطاقات الانتاجية غير المستغلة بمصانع السيارات والصناعات المغذية المتواجدة فى مصر بهدف تعظيم الاستفادة منها واعادة تشغيلها مرة أخرى بالشراكة مع شركات عالمية، مؤكدا حرص الوزارة على عدم الاعلان عن أي مفاوضات جارية مع الشركات العالمية إلا بعد التوصل الي نتائج ملموسة علي أرض الواقع.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع وفد شركة SAIC الصينية لصناعة وتطوير السيارات والمالكة للعلامة التجارية MGبرئاسة السيد/شن هونج رئيس مجلس ادارة الشركة الصينية، حضر اللقاء السيد/ لطفي منصور والسيد/ عادل خضر والسيد/ انكوش اورورا ممثلي شركة المنصور للسيارات.

ولفت الوزير الي حرص الوزارة علي رفع الاعباء الاضافية عن كاهل شركات التجميع ومنحها فرصاً مناسبة للاستثمار والانتاج في مصر وتمكينها من المنافسة محليا واقليميا وعالمياً، مشيرا الي ان الوزارة تعمل حالياً على دراسة خطة شاملة لتنمية صناعة السيارات وتوطينها بالسوق المصري لتصبح مصر إحدى الدول المحورية المنتجة للسيارات بأسواق منطقة الشرق الاوسط وقارة افريقيا.

وقال نصار ان الوزارة حريصة على استقطاب كبريات الشركات العالمية للعمل بالسوق المصري وتدشين صناعة سيارات وصناعات مغذية تفي باحتياجات السوق المصري من السيارات وقطع الغيار ويصدر الفائض للأسواق الخارجية، مشيراً الي ان السوق المصري يمثل محوراً تصديرياً وتسويقياً مهماً لأسواق قارات اوروبا وافريقيا واسواق الدول العربية ويمتلك فرصاً ضخمة للنفاذ لأسواق عدد كبير من الدول والتكتلات العالمية بفضل شبكة الاتفاقيات الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتجمعات الاقتصادية حول العالم.

ومن جانبه أشار السيد/ شن هونج رئيس مجلس إدارة شركة SAIC الصينية الي حرص الشركة على التواجد بأسواق دول شمال افريقيا باعتبارها أحد الأسواق المحورية في العالم، مشيراً إلى أن الشركة أنتجت ما يقرب من ٧ مليون سيارة وتسعى للتواجد وبقوة داخل السوق المصري من خلال تجميع السيارة ماركة MG.

وأضاف أن السوق المصرى يمثل محوراً متميزا للنفاذ للأسواق الإفريقي، مشيراً ’إلى حرص الشركة على تحقيق الاستفادة القصوى من شبكة الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر وشركائها على المستويين الإقليمي والعالمي.

واوضح هونج انه جاري العمل حالياً على إطلاق الطراز الجديد حيث من المتوقع ان يبدأ الانتاج خلال الشهور القليلة القادمة، مشيرا الي انه بموجب الاتفاق بين الشركتين المصرية والصينية تصبح شركة المنصور الموزع الحصري للعلامة الصينية MG بالسوق المصري.

الرقابة الصناعية تكثف حملاتها التفتيشية على المصانع لمتابعة مدى التزامها بمعايير الجودة والمواصفات القياسية

إبراهيم المانسترلى: إجراء ٥ آلاف و٦٢١ حملة تفتيشية وترخيص ١٩٢١ مرجل بخاري واعتماد ٣٨٦ مركز خدمة وصيانة وإجراء ٨٧٥٦ دراسة فنية متخصصة خلال الـ ٥ شهور الماضية

أعلن الكيميائي إبراهيم المناسترلي، رئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن المصلحة كثفت من حملاتها التفتيشية حيث قامت بإجراء ألف و٣٢ حملة خلال شهر مايو الماضي ليصل إجمالي ما تم اجراؤه خلال الـ ٥ شهور الماضية الى ٥٦٢١ حملة تفتيشية على المصانع لمتابعة مدى التزامها بمعايير جودة المنتجات والمراجل والآلات الحرارية، فضلا عن إجراء ٨ الاف و٧٥٦ دراسة فنية متخصصة تضمنت ٣ الاف و٨٦٣ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك، و٤ الاف و٨٩٠ دراسة فنية متنوعة و٣ دراسات مستلزمات إنتاج.

واكد رئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن إحكام الرقابة على المصانع يعزز تنافسية المنتج المصري ويحد من أساليب الغش ويمنع تداول المنتجات الضارة وغير المطابقة للمواصفات، لافتا الي ان المصلحة تتابع المصانع للتأكد من التزامها بتطبيق المواصفات القياسية المصرية والعالمية وذلك تماشيا مع خطة وتوجهات وزارة التجارة والصناعة للارتقاء بجودة المنتجات المصرية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك.

وفي مجال الاعتماد والتراخيص، أوضح المناسترلي أن المصلحة قامت بترخيص ١٩٢٦ مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٣٨٦ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) وتسجيل عدد ٢٩ مطابع عاملة في مجال مواد التعبئة والتغليف.

وأضاف رئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن المصلحة قامت من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ١٢٩٠ استفساراً و٥٥٠ شكوى.

فى أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الكيمياء خلال الـ ٥ شهور الماضية

تحليل ٣٥ ألف عينة بمعامل المصلحة ... وإنتاج ١٠ الاف لتر من حبر ختم اللحوم بالمجازر

أكد أحدث تقرير حول مؤشرات اداء وانشطة مصلحة الكيمياء خلال الفترة من يناير – مايو ٢٠١٩ ان المصلحة قامت بتحليل واختبار ٣٥ ألف عينة بمعاملها المختلفة بزيادة ٥ الاف عينة عن نفس الفترة من العام السابق، الى جانب انتاج ١٠ الاف لتر من المادة السرية لحبر ختم اللحوم بالمجازر بزيادة الفي لتر عن نفس الفترة من العام الماضي.

وقال المهندس/ مجدي فهمي، رئيس مصلحة الكيمياء انه يجري حاليا توقيع بروتوكول تعاون مع كل من مصلحة الجمارك والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية M.T.S لتنفيذ منظومة النافذة الواحدة الرقمية بأسبقية أولى في: ميناء القاهرة الجوي وقرية البضائع وميناء بور سعيد تمهيدا للاشتراك في باقي الموانئ ودمياط والعين السخنة والأدبية وسفاجا والإسكندرية الداخلية وغيرها كأسبقية ثانية واشتراك معامل مصلحة الكيمياء ضمن المنظومة بهذه الموانئ، لافتاً في هذا الاطار الى ان هذا البروتوكول يأتي في اطار خطة الدولة نحو التحول الى المنظومات التكنولوجية الرقمية المؤمنة من خلال مراكز لوجستية بالموانئ والمنافذ الجمركية والمناطق الحرة العامة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وحوكمة كافة الإجراءات لتنفيذ منظومة النافذة الواحدة الرقمية للتجارة المصرية طبقا لمعايير منظمة التجارة ومنظمة الجمارك العالمية من خلال انشاء نظام معلومات مركزي متكامل عن البضائع.

ولفت فهمي الي ان أكثر من ١٨٠ كيميائي وخبير من مصلحة الكيمياء شارك في اللجان الفنية للهيئة العامة للمواصفات والجودة للاشتراك في دراسة وإقرار المواصفات القياسية للجودة بمصر لكافة السلع والمنتجات ومستلزمات الإنتاج، كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين مصلحة الجمارك ومصلحة الكيمياء حيث تنفذ معامل مصلحة الكيمياء تحليل عينات رسائل المهمل والراكد المخزنة بالجمارك.

ومن ناحية أخرى أشار رئيس مصلحة الكيمياء الى انه سيتم خلال العطلة الصيفية للجامعات تدريب أكثر من ٢٥٠٠ طالب وطالبة من طلاب السنوات النهائية بكليات العلوم بالجامعات المصرية بمعامل وفروع مصلحة الكيمياء بالمحافظات المختلفة لثقل مهاراتهم في أسلوب تحضير وفحص العينات المختلفة والعمل بأحدث الأجهزة العلمية والمعملية في مجالات الكيمياء بفروعها داخل معامل ومختبرات مصلحة الكيمياء وفروعها بالمحافظات

وزير التجارة والصناعة يعقد اجتماعاً موسعاً مع رؤساء المجالس التصديرية لبحث آليات تنفيذ البرنامج الجديد لرد الأعباء وسداد مستحقات المصدرين

أكد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة ان ملف تنمية الصادرات يلقى دعم ومتابعة دورية من كافة أجهزة الحكومة وعلى رأسها دولة رئيس الوزراء، وبصفة خاصة ما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية والمقرر بدء تطبيقه اعتباراً من أول شهر يوليو (موازنة العام المالي الجديد).

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقده الوزير صباح اليوم مع رؤساء المجالس التصديرية لمناقشة اليات تنفيذ البرنامج الجديد لرد الأعباء وكذا موقف سداد متأخرات مستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات، حضر اللقاء المهندس حسام فريد مستشار الوزير والمنسق العام للمجالس التصديرية والدكتورة أماني الوصال المدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات والدكتور عمرو طه المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

وأوضح الوزير ان المرحلة الماضية شهدت تحركات فاعلة من جانب وزارتي التجارة والمالية للتعامل مع ملف سداد المستحقات المتأخرة للشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات من التزامات الشركات لدى وزارة المالية، وبصفة خاصة المستحقات الضريبية، لافتاً في هذا الإطار الى ان المرحلة المقبلة ستشهد بدء التحرك في اليات جديدة لسداد المستحقات.

وأشار نصار الى انه فيما يتعلق بالبرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية فقد وافق مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات على الإطار الاستراتيجي العام للبرنامج الجديد والذي يتضمن حوافز مادية وخدمات دعم فني وتكنولوجي تسهم في زيادة القدرة التنافسية والفنية المضافة للمنتجات المصنعة محلياً ومن ثم زيادة معدلات التصدير للأسواق الخارجية.

ومن جانبه أكد المهندس/ عمرو أبو فريخة، رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية ضرورة عقد اجتماعات مكثفة مع أعضاء كل مجلس للتعرف على آليات تنفيذ البرنامج الجديد بما يتلائم مع طبيعة المجلس، مشيراً إلى أهمية تعزيز دور المجالس في القرارات التي يصدرها صندوق تنمية الصادرات.

وأشار المهندس/ خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية إلى ان ما تم انجازه خلال المرحلة الماضية يعد إنجازاً مهماً لتنمية الصادرات المصرية في مختلف قطاعاتها، مؤكداً أهمية الاسراع في سداد المستحقات المتأخرة للشركات لدى الصندوق لتعويض نقص السيولة الذي تعاني منه الشركات وايضاً لمساعدتها في زيادة الطاقات الانتاجية ومن ثم زيادة معدلات التصدير.

وأكد المهندس/ هاني برزي، رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية أن المجالس التصديرية بالتعاون مع وزارتي التجارة والمالية قطعت شوطاً كبيراً خلال الأشهر القليلة الماضية في تحديد الإطار العام للبرنامج الجديد وآليات تسوية البرنامج القديم، لافتاً إلى ضرورة الإسراع من وتيرة تعيين الكفاءات اللازمة وميكنة الإجراءات الجديدة بالبرنامج الجديد بالإضافة إلى التعامل مع كل مجلس تصديري على حدا خاصة وأن كل مجلس من المجالس التصديرية له ظروف مختلفة فيما يخص الشئون المالية والتصديرية.

وزارتا التجارة والمالية تعقدان اجتماعاً موسعاً لتفعيل آلية تسوية مستحقات الشركات المصدرة من التزاماتها لدى وزارة المالية

عقدت بمقر وزارة التجارة والصناعة اجتماعات موسعة بشأن تسويات مستحقات الشركات المصدرة لدي صندوق تنمية الصادرات من التزامات الشركات لمصلحة الضرائب المصرية، وقد ترأس الاجتماع المهندس/ حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنسق العام للمجالس التصديرية والدكتور أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية، وشارك في الاجتماع أيضا السيد/ عبد العظيم حسين رئيس مصلحة الضرائب المصرية والدكتورة/ امانى الوصال المدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات الي جانب رؤساء المجالس التصديرية.

وقال المهندس/حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ان الاجتماع تناول آليات تسوية مستحقات الشركات المصدرة من خلال المستحقات الضريبية على الشركات لصالح مصلحة الضرائب، مشيراً الي ان هذه الالية تمثل المرحلة الاولي من مجموعة الاليات التي تم الاتفاق عليها والتي تتضمن تسويات لباقي انواع الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة والضريبة العقارية بالإضافة الي مستحقات جهات حكومية اخري مثل التأمينات الاجتماعية والكهرباء وغيرها.

واضاف فريد ان الحكومة ملتزمة بالوفاء بمستحقات المصدرين لدي صندوق تنمية الصادرات، مشيرا الي انه تم تنفيذ تجربة ناجحة بالتعاون مع وزارة المالية لتسوية التزامات شركتين بقطاعي الصناعات الهندسية والكيماوية لدي مصلحة الضرائب المصرية بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

واشار فريد الي انه سيتم تحديد موعد لكل شركة مع مسئولي وزارة المالية لعمل التسويات الخاصة بها مع مصلحة الضرائب المصرية

ومن جانبه أوضح الدكتور/ احمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية ان الوزارة قامت بتشكيل مجموعة عمل لرصد مستحقات الشركات المصدرة لدي صندوق تنمية الصادرات وذلك تمهيداً لتسويتها مقابل المتأخرات الضريبة للمصدرين، مشيراً الي ان مخصصات البرنامج الجديد لرد الاعباء تمت الموافقة عليها من كافة الجهات الحكومية المعنية وجاري الموافقة عليها بالبرلمان حيث تم تخصيص واعتماد ٦ مليار جنيه كموازنة سنوية للبرنامج الجديد لرد الأعباء، يبدأ تطبيقها اعتباراً من موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث يعد البرنامج الجديد مرن يتيح زيادة المخصصات كلما زادت الصادرات وذلك اعتباراً من السنة الثانية من تطبيق البرنامج الجديد.

واشار الي ان آلية تسوية المستحقات الضريبية هي الآلية الاولي للتسوية وليست الوحيدة حيث جاري دراسة عدد من الآليات الأخرى وذلك للتيسير على المصدرين، لافتا الي ان وزارة المالية قامت بحصر أسماء كافة الشركات المصدرة ودراسة سجلها الضريبي وتحديد كافة الضرائب المستحقة عليها للخصم من مستحقاتها لدي صندوق تنمية الصادرات.

ئهيئة المواصفات والجودة والهيئة القومية لسلامة الغذاء توقعان برتوكول تعاون لتنسيق التعاون والتكامل في مجال القواعد الفنية الملزمة والمواصفات القياسية الغذائية

وقعت الهيئة القومية لسلامة الغذاء والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة برتوكول تعاون يستهدف التنسيق والتكامل بين الهيئتين في مجال القواعد الفنية الملزمة والمواصفات القياسية الغذائية وذلك في إطار التشريعات والقواعد المنظمة لطبيعة عمل الجانبين، وقع الاتفاق الدكتور/ حسين منصور، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسلامة الغذاء والمهندس/ أشرف عفيفي، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

وقال المهندس/ أشرف عفيفي، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إن هذا الاتفاق -والذي يستمر لمدة ٣ أعوام- يأتي في إطار التعاون المثمر والمستمر بين الهيئتين بما يسهم في النهوض بالصناعة الوطنية والارتقاء بسلامة وجودة المنتجات من خلال تعزيز التكامل بين القواعد الفنية والمواصفات القياسية لمنع حدوث أي تعارض في الاختصاصات والتشريعات الغذائية المتقاربة في الجانبين.

وأشاد رئيس هيئة المواصفات والجودة بالدور الايجابي والفعال الذي تقوم به الهيئة القومية لسلامة الغذاء منذ إنشائها عام ٢٠١٧ حتى الآن في الرقابة على الأسواق وسن القواعد الفنية الملزمة المعنية بسلامة الغذاء ووضع دراسات تقييم المخاطر وغيرها من اختصاصاتها وذلك للحفاظ على صحة وسلامة المستهلك المصري من الأمراض التي تنتقل عن طريق الغذاء.

وأوضح عفيفي أن هيئة المواصفات والجودة تلتزم بموجب الاتفاق بإصدار المواصفات القياسية المصرية الغذائية السلعية الرأسية بالرأي الفني للهيئة القومية لسلامة الغذاء في الأمور المتعلقة بسلامة الغذاء فضلا عن الالتزام أيضا باتخاذ إجراءات تعديل المواصفات القياسية المصرية الغذائية السلعية الرأسية أو أي وثائق تصدرها الهيئة تخص الغذاء وفقاً لإجراءات التعديلات المتبعة بهيئة المواصفات والجودة وذلك في حالة تعارضها مع أية قواعد فنية ملزمة تصدرها الهيئة القومية لسلامة الغذاء تجنبا لحدوث ثغرات تشريعية.

وأضاف أن ممثلين عن الهيئتين سيشاركون باللجان الفنية العلمية المعنية بإصدار القواعد الفنية الملزمة بالهيئة القومية لسلامة الغذاء والمواصفات القياسية المصرية بهيئة المواصفات والجودة، على أن تراعي هيئة المواصفات والجودة عند تشكيل اللجان الفنية لاستصدار المواصفات القياسية المصرية السلعية الرأسية الوضع الجديد لنظام سلامة الغذاء، لافتا إلى أن الطرفين سيتعاونان بموجب الاتفاق لعقد ورش عمل وندوات تعريفية للشركات بالقطاع الخاص والعام للتعريف بكيفية تطبيق القواعد الفنية الملزمة والمواصفات القياسية الغذائية السلعية الرأسية.

ومن جانبه أكد الدكتور/ حسين منصور، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسلامة الغذاء حرص الهيئة على تحقيق التنسيق والتكامل مع كافة الجهات المعنية بالغذاء بهدف تمكين الهيئة من القيام بدورها في وضع منظومة متكاملة لضمان سلامة الغذاء وبما يضمن حصول المستهلك المصري على سلع غذائية صحية وآمنة، مشيرا الى انه بموجب هذا البروتوكول ستلتزم الهيئة وفقا لدورها في أنشطة الرقابة على تداول الغذاء في المنشآت الغذائية بالتحقق من توافر الاشتراطات والمواصفات القياسية المصرية الغذائية السلعية الرأسية في جميع عمليات تداول الأغذية والتحقق من معايير الجودة الواردة بالمواصفات القياسية المصرية الغذائية السلعية الرأسية.

وأشار منصور إلى أن الهيئة القومية لسلامة الغذاء تلتزم بوضع القواعد الفنية الملزمة الأفقية والقطاعية، على أن تقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بمراعاة الحدود الواردة في القواعد الفنية الملزمة الأفقية والقطاعية عند وضعها في المواصفات القياسية المصرية الغذائية السلعية الرأسية بحيث تكون مرجعيتها الأساسية الحدود الواردة بالقواعد الفنية الملزمة الأفقية والقطاعية، لافتا إلى أنه يجوز للهيئة القومية لسلامة الغذاء تبني بعض المواصفات القياسية المصرية الغذائية وإصدارها كقواعد فنية ملزمة سواء بكامل نصها الأصلي أو بعد إجراء التعديلات التي تراها لازمة عليها مع الإشارة إلى هيئة المواصفات والجودة كمرجعية للمواصفة.

وأضاف أن الهيئة القومية لسلامة الغذاء تلتزم أيضاً بدعوة ممثلي الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في اللجان المشكلة عند وضع القواعد الفنية الملزمة، أو كلما طلبت الهيئة القومية لسلامة الغذاء ذلك بناءً على رأيها حيال عدم الاستناد إلى أساس علمي أو مرجعية دولية معتمدة وفي ضوء دراسات تقييم مخاطر التي تجريها الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

بحضور رئيس جمهورية موزمبيق

افتتاح فعاليات منتدى الأعمال المصري الموزمبيقي بمشاركة عدد كبير من رجال الاعمال بالبلدين

أكد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة أن مصر وموزمبيق ترتبطان بعلاقات قوية واستراتيجية قائمة على احترام المصالح المشتركة باعتبارهما دولتين شقيقتين في قارة أفريقيا، مشيراً إلى أن انطلاق منتدى الأعمال المصري الموزمبيقي من قلب القاهرة يعكس حرص حكومتي ومجتمعي الأعمال بالبلدين على توطيد أواصر الصلة بين مصر وموزمبيق والانتقال بها إلى أفاق أرحب.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي ألقاها خلال فعاليات افتتاح منتدى الأعمال المصري الموزمبيقي الذي ينظمه الاتحاد العام للغرف التجارية بالتعاون مع سفارة موزمبيق بالقاهرة تحت عنوان «موزمبيق من التعاون الثنائي إلى متعدد الأطراف» وذلك بحضور السيد/ فيليب نيوسي، رئيس جمهورية موزمبيق والمستشار/ عمر مروان وزير شئون مجلس النواب والسيد/ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وبمشاركة عدد كبير من المسئولين ورجال الأعمال بكلا البلدين.

وقال الوزير إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في توقيت بالغ الأهمية حيث نجحت القارة الأفريقية على مدار الـ٥ سنوات الماضية في تحقيق إنجازات بارزة في ملف التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والتي تكللت بدخول اتفاق التجارة الحرة القارية الافريقية حيز النفاذ شهر مايو الماضي، مشيراً إلى أن هذا الاتفاق يمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق التكامل الإقليمي وحلم التجمع الاقتصادي الأفريقي.

وأوضح الوزير أن القارة الأفريقية أصبحت سوقاً واعداً على مستوى العالم خاصة فيما يتعلق بالفرص التجارية والاستثمارية، لافتاً إلى أن مصر تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع كافة الدول المجاورة بالقارة خلال المرحلة المقبلة.

وأشار نصار إلى أن جهود التنسيق والتعاون المستمر بين مصر وموزمبيق انعكست في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ نهاية عام ٢٠١٨ نحو ٩ مليون دولار، مشيراً إلى أن هذه الارقام لا ترقى للإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصادان المصري والموزمبيقي الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود من الجانبين لمضاعفة هذه الأرقام خلال الفترة المقبلة.

وشدد الوزير على دعم مصر لكافة المبادرات الرامية إلى زيادة المشروعات الاستثمارات المصرية في موزمبيق خاصة في ظل توجيهات الرئيس السيسي بتعزيز تواجد الشركات المصرية في كافة الدول الأفريقية من خلال زيادة التدفقات التجارية وضخ الاستثمارات الجديدة الأمر الذي انعكس في إقبال الشركات المصرية على الدخول في مشروعات كبرى في القارة السمراء خلال السنوات القليلة الماضية.

وأضاف أن هناك فرص ضخمة للتعاون بين مصر وموزمبيق خاصةً في مجالات الصناعات الغذائية والزراعة والأسمدة والصناعات الهندسية والإنشاءات والغزل والنسيج والصناعات الدوائية، مؤكداً التزام الحكومة المصرية بتحقيق الوحدة والتنمية الأفريقية والقيام بدور فعال لتعميق العلاقات الإقليمية وتحقيق التكامل الاقتصادي في كافة أرجاء القارة.

ومن جانبه أكد احمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ان هذا المنتدى يمثل فرصة هائلة لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين مصر وموزمبيق ليس فقط في مجال التجارة وانما في العديد من المجالات وبصفة خاصة المجالات الصناعية والزراعية، والنقل والخدمات اللوجستية، والكهرباء، والسياحة، والبنية التحتية، والخدمات، واشار الى اهمية الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الاقليمية وبصفة خاصة اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية AF CEFTA والتي انطلقت مفاوضاتها من القاهرة.

ولفت الوكيل الى اهمية تعزيز التعاون المشترك بين القطاع الخاص المصري ونظيره بالدول الافريقية لتنفيذ المشاريع المشتركة، مشيرا في هذا الإطار الى ان أكبر ١٠ شركات مصرية قامت خلال السنوات ال ٦ الماضية باستثمار ما يقرب من ١٠ مليار دولار في ٢١ دولة أفريقية في مشاريع تغطي البنية التحتية والتصنيع والزراعة والخدمات، هذا بالإضافة الى مئات المشاريع التي تقوم بها شركات أخرى في الزراعة والخدمات المالية واللوجستيات والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعة.

علاوة على ذلك، تقود الشركات المصرية الآن اتحادات تنفذ مشاريع كبرى مثل مشروع الطاقة المائية الجديد الذي تبلغ تكلفته ٢,٨ مليار دولار في تنزانيا، وهو الامر الذي يمكن تنفيذه في موزمبيق أيضا، وطالب بأهمية الانتهاء من طريق الإسكندرية كيب تاون السريع، وربط الموانئ بخطوط شحن مباشرة لاستخدام كل دولة كمحور للآخر في منطقتها، خاصة في إطار طريق الحرير الجديد.

وأكد السيد/ فيليب نيوسي، رئيس جمهورية موزمبيق قوة ومتانة العلاقات بين مصر وموزمبيق وتوافق الرؤى بين حكومتي البلدين، مشيراً إلى ان زيارته لمصر على رأس وفد من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الموزمبيقيين استهدفت التعرف على فرص الاستثمار المتاحة بالسوق المصري وإقامة شراكات مثمرة مع مجتمع الأعمال المصري حيث تخطط موزمبيق حالياً لوضع برنامج شامل للتعاون بين البلدين وتحقيق أقصى استفادة من الخبرة المصرية في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية.

وأوضح نيوسي أن موزمبيق تتابع عن كثب المشروعات القومية الضخمة التي تنفذها مصر في الوقت الراهن وعلى رأسها مشروع تنمية محور قناة السويس ومشروعات الطاقة المتجددة وغير ذلك من المجالات، لافتاً إلى أن موزمبيق ترحب بالمشروعات المشتركة التي يمكن لرجال الأعمال المصريين المشاركة بها لتحقيق التنمية الاقتصادية في موزمبيق خاصةً في ظل توفر الأيدي العاملة الكثيفة والماهرة.

وأضاف أن دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية حيز التنفيذ سيسهم في فتح المجال لمزيد من التعاون بين البلدين وكذا بين كافة الدول الافريقية، داعياً كافة رجال الأعمال المصريين لزيارة موزمبيق والمشاركة في المنتدى العام للاستثمار الذي سيقام في موزمبيق خلال الفترة من ٢٦ أغسطس حتى ٢ سبتمبر للتعرف على الامكانات والفرص الاستثمارية المتاحة بالسوق الموزمبيقي.

هيئة تنمية الصادرات تختتم فعاليات البعثة التجارية المصرية لدولتي إستونيا ولاتفيا

اختتمت فعاليات البعثة التجارية المصرية التي نظمتها هيئة تنمية الصادرات ومجلس الاعمال المصري للتعاون الدولي الي دولتي إستونيا ولاتفيا حيث ضم الوفد المصري المشارك السفير/ خالد يوسف رئيس هيئة تنمية الصادرات والمهندس/ معتز رسلان رئيس مجلس الاعمال المصري للتعاون الدولي والسفير/ شريف رفعت سفير مصر بفنلندا والداعم للبعثة التجارية بدولة استونيا والسفير/ علاء حجازي سفير مصر بالسويد والداعم للبعثة التجارية المصرية بدولة لاتيفيا والسيد/ احمد عنتر رئيس جهاز التمثيل التجاري.

وقال السفير خالد يوسف رئيس هيئة تنمية الصادرات ان هذه البعثة تضمنت مجموعة من الانشطة والفعاليات واللقاءات مع المسئولين والشركات الكبرى والمنظمات الاهلية والتي استهدفت تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين وجذب المزيد من الاستثمارات للسوق المصري، مشيراً الي ان ١٠ شركات مصرية شاركت بالبعثة في قطاعات السياحة والبتروكيماويات وتكنولوجيا المعلومات والتصنيع والشحن البحري والخدمات اللوجستية.

واضاف ان تنظيم الهيئة للبعثة التجارية يأتي انطلاقاً من استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول شرق قارة اوروبا والتي تمثل أحد أهم الأسواق الواعدة أمام المنتجات المصرية، لافتاً إلى أن الاستراتيجية ترتكز على تحقيق الشراكة ونمو عوائد وحجم الصادرات، والعمل على زيادة التعاون الاستثماري والتجاري بما يليق بأهمية مصر وإمكانياتها وتحقيق التكامل في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ولفت يوسف ان البعثة قامت بعقد لقاءات ومقابلات بدولة استونيا مع وزير الشئون الاقتصادية الاستونية المعنية بالتجارة والاستثمار لبحث سبل زيادة التبادل التجاري بين البلدين، كما تضمنت عقد لقاء مع رئيس اتحاد الصناعات والغرف التجارية لاستعراض الخدمات التي يقدمها الاتحاد ومناخ الاستثمار والاعمال باستونيا، كما تم عقد لقاء مع ممثلي هيئة الاستثمار ووزارة الاقتصاد استهدفت استعراض أوجه وفرص التعاون في مجالي الاستثمار والتجارة بين البلدين، وقد شارك في اللقاءات السيد/ ساندر سونا سفير استونيا بالقاهرة.

وفيما يتعلق بزيارة البعثة التجارية لدولة لاتفيا أشار السفير خالد يوسف إلى أن لاتفيا تعد من الأسواق المهمة بمنطقة شرق اوروبا خاصة وان هناك فرص كبيرة وواعدة لتطوير علاقات مصر التجارية والاقتصادية معها، لافتاً الي ان نشاط البعثة في لاتفيا تضمن لقاءات مع العديد من الجهات والشركات حيث تضمنت الفعاليات لقاء وزير الزراعة وكذا لقاء مع رئيس إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارة والتعاون الإنمائي بوزارة الخارجية ومسئولي وزارة الاقتصاد، ومسئولي وكالة الاستثمار والتنمية والتي تم خلالها بحث اوجه التعاون في مجالات الاستثمار والترويج للصادرات المصرية والحث على تنمية العلاقات التجارية بين البلدين، وقد شارك في اللقاءات السيدة/ ايفيتا شولستا سفيرة لاتفيا بالقاهرة، كما تضمنت اللقاءات اجتماعات مكثفة مع عدد من كبريات الشركات في لاتفيا في مجالات الاسمدة والكيماويات وتكنولوجيا المعلومات ومستحضرات التجميل.

هيئة تنمية الصادرات تشارك في ٣ معارض تجارية دولية خلال يونيو بالصين وأمريكا والمغرب

في إطار خطة وزارة التجارة والصناعة لتنمية الصادرات والنفاذ الي الاسواق العالمية كثفت هيئة تنمية الصادرات جهودها لإنجاز الجزء الاخير من خطة المشاركة في المعارض الدولية خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث نظمت الهيئة المشاركة المصرية خلال شهر يونيو في ٣ معارض تجارية دولية في كل من الصين وأمريكا والمغرب.

وقال السفير خالد يوسف رئيس هيئة تنمية الصادرات ان المعرض الاول قد أقيم تحت عنوان **China Africa Economic & trade Expo** وذلك في اقليم يونان بالصين خلال الفترة من ٢٧ – ٢٩ يونيه، مشيراً الي ان هذا المعرض يكتسب اهميه كبيرة لمصر وذلك انطلاقاً من رئاستها الحالية للاتحاد الافريقي حيث تشارك مصر بجناح خاص كضيف شرف هذا المعرض وذلك على مساحة ٢٥٠ م٢.

واضاف رئيس الهيئة ان العلاقات الصينية الافريقية تشهد ازدهاراً كبيراً في عدد من المحاور ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة الى اعلان الصين حزمة من الاجراءات لتعزيز التعاون مع دول القارة الافريقية من بينها نمو التعاون الاقتصادي والتجاري، لافتاً الي ان المعرض سيقام تحت شعار التعاون المربح للجانبين من اجل شراكة أوثق بين الصين وافريقيا وقد شارك بالمعرض ١٣٠٠ شركة ووفود رسمية من ٥٢ دولة أفريقية.

واوضح السفير خالد يوسف انه تم خلال الفترة من ٢٣ يونيو الي ٢٥ يونيو تنظيم المشاركة المصرية في معرض **Summer Fancy Food Show** الذي يعتبر أكبر حدث متخصص في صناعة المواد الغذائية في امريكا الشمالية وهو المعرض الرئيسي للابتكار في هذه الصناعة، ويعد هذا المعرض الطريقة الاكثر ملاءمة وفعالية من حيث التكلفة للتواصل مع المشترين الجدد لنفاذ الاغذية المصرية الي الولايات المتحدة ومنطقة امريكا الشمالية.

وأشار إلى ان أن الهيئة نظمت أيضاً المشاركة المصرية في معرض **Expo Plast** قد بالعاصمة المغربية كازابلانكا خلال الفترة من ٢٥ الي ٢٨ يونيو بمشاركة أكثر من ٣٠٠ عارض دولي من ٣٠ دولة، وذلك تحت شعار « البلاستيك في مركز التحالفات الصناعية المبتكرة» حيث استقبل المعرض أكثر من ٢٠ ألف زائر بما في ذلك وفود مشترين من ١٠ دول.

جريدة المساء

رئيس الوزراء:

النهوض بالصناعة على أجندة أولويات الرئيس السيسى

مدبولى خلال الاجتماع

>> مدبولى: خريطة الكترونية بالأراضى الجاهزة وإتاحتها للمستثمرين فورا

>> نيفين جامع: طرح ٢٥٦ مصنعا جاهزا فى العاشر من رمضان

الأهرام

الصناعة تبحث مع «اليونيدو» إدراج مصر ببرنامج الشراكة الدولى

■ كتب ـ محمد مصطفى حافظ

بحثت وزارة التجارة و الصناعة خلال اجتماعات اليوم الأخير للمنتدى الاقتصادى الدولى بمدينة سان بطرسبرج الروسية مع لى يونج، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية ...

العام المالى ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠ بشكل استثنائي.

وأوضحت الوزارة في بيان لها أن الحكومة قامت بعدد من الخطوات تمهيدا لإطلاق البرنامج تضمنت وضع مقترح ...

والكيماويات، وحوكمة المؤسسات، والمنتجات اليدوية، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الهندسية ومكوناتها، ورفع تنافسية القطاعات الصناعية.

من ناحية أخرى، بحثت الوزارة مع كيريل ليبا رئيس مجموعة ترانسماش هولدنج الروسية مشروعات التعاون المستقبلية التي ...

مشروع مجرى لإنتاج نظم الإضاءة الذكية الموفرة للطاقة

■ كتب ـ محمد مصطفى حافظ

تدرس شركة مجرية انشاء مشروع مشترك بالسوق المصرية لانتاج نظم الحلول الذكية الخاصة بإضاءة الشوارع ومستلزماتها الموفرة للطاقة للمنازل، وأيضا المستخدمة في مجال الزراعة المتطورة، وذلك من خلال شبكة الاتفاقيات التجارية الضخمة الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتجمعات الاقتصادية فى العالم، شجعت الشركة على دراسة الاستثمار بالسوق المصرية والتصدير ...

بالقاهرة والمهندس حسام عبد العزيز مستشار وزير التجارة والصناعة للصناعات الهندسية.

وتأتى زيارة الوفد المجرى للقاهرة نتيجة للمباحثات التى اجراها الوزير مع بيتر زيجارتو وزير الخارجية والتجارة المجرى على هامش مشاركتهم فىمنتدى سان بطرسبرج الاقتصادى الدولى الذى عقد بروسيا مطلع الشهر الحالي، وتشير الوزارة إلى ان الشركة تستهدف الانتاج ...

اليوم السابع

رئيس التنمية الصناعية: المجمعات الصناعية الجديدة مصممة بنظام عالمى

» مجدى غازى: تنتظر من المستثمر تركيب الآلات وبدء الإنتاج.. وتضم مبانى للمعارض ومنافذ للبيع

كتب- إسلام سعيد

تتواصل عمليات الإنشاء فى المجمعات الصناعية الجديد المحافظات المختلفة بعزيمة من حديد، ضمن مشروع توفير أكثر من 4317 وحدة صناعية جديدة للمستثمرين ...

مجدى غازى

ومجهزة بالتراخيص للمستثمرين، على أن يتم الانتهاء من آخر 3 مجمعات بحلول مارس 2020 بالبحيرة مجمع والفيوم فى مجمعين.

يشار إلى أنه وفق مستهدفات برنامج الحكومة الذى يسعى لزيادة نمو القطاع الصناعى من 6.3% عام 2018-2019 إلى 10.7% بحلول عام 2021-2022، ودفع الاستثمارات الصناعية وإنشاء 13 ...

جريدة الجمهورية

30 مليون يورو لتجديد ورش أبوراضى

كتب - محمد العزاوى :

استعرضت وزارة التجارة والصناعة مع كيريل ليبا رئيس مجموعة ترانسماش هولدنج الروسية المشروعات المستقبلية التى تعتزم الشركة تنفيذها بالسوق المصرى خلال المرحلة المقبلة وخطط التوجه نحو السوق الافريقى من خلال مصر.

قال مسئول بالوزارة ان اللقاء تناول اهتمام الشركة بالسوق المصرى كأحد أهم المقاصد الاستثمارية المحورية بمنطقة الشرق الاوسط.

اضاف انه يجرى حاليا الانتهاء من التفاصيل الفنية والخطوات التنفيذية الخاصة بتوريد الشركة لـ١٣٠٠ عربة قطار الى مصر والحكومة المصرية وقعت عقد توريد وتصنيع العام الماضى بين التحالف الروسى المجرى بقيادة مجموعة ترانسماش هولدنج الروسية ووزارتى النقل والانتاج الحربى يتضمن قيام الشركة الروسية المجرية بانشاء خط انتاج فى مصر للتصنيع المشترك للعربات بمكون محلى ٤٠٪ الى جانب تحديد ورش السكك ...

وزارة الصناعة تلغى قرار «نسب التصنيع المحلى» فى السيارات

◄◄ «عبدالعزيز»: مراجعة القرارات الحاكمة لصناعة وسائل النقل وحزمة حوافز جديدة

كتبت- ياسمين كرم:

ألغت وزارة التجارة والصناعة العمل بقرار طارق قابيل، وزير التجارة السابق، رقم ٣٧١ لسنة ٢٠١٨، الخاص بتنظيم احتساب نسب التصنيع المحلى فى صناعة السيارات والصناعات المغذية لها، على أن تتم العودة بالعمل بالقرارات السابقة، رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٤ والخاص بتقييم نسبة مساهمة خط التجميع للسيارات، وكذا بأحكام قرار وزير التجارة الخارجية والصناعة رقم ٩٠٧ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بتحديد نسب التصنيع المحلى فى خط تجميع السيارات.

وقال عمرو نصار، وزير التجارة والصناعة، فى

عمرو نصار

بيان صحفى، أمس، إن إلغاء القرار السابق، يأتى فى ضوء خطة الوزارة الهادفة إلى وضع رؤية متكاملة لتنمية صناعة وسائل النقل وتوطينها فى مصر، بما يسهم فى أن تصبح مصر إحدى الدول البارزة فى مجال تصنيع وتصدير السيارات، وذلك ضمن الخطة المقترحة والتى عرضتها الوزارة الأسبوع الماضى على الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، حيث تضمنت الملامح الرئيسية للرؤية المقترحة لتعزيز صناعة وسائل النقل، والصناعات المغذية لها، والتى ترتكز بصفة أساسية على زيادة نسب المكون المحلى فى صناعة المركبات. واشتمل القرار السابق الذى تم إلغاؤه على نسبة التصنيع المحلى فى صناعة السيارات وطرق احتسابها والذى تضمن رفع نسبة مساهمة خط التجميع إلى ٢٨٪.

وأوضح المهندس حسام عبد العزيز، مستشار وزير التجارة والصناعة، أن إلغاء القرار السابق يستهدف بالأساس رفع أى أعباء إضافية عن كاهل مصنعى المركبات الحاليين، مشيرا إلى أنه جار حاليا مراجعة جميع القرارات الحاكمة لصناعة وسائل النقل على التوازى مع بلورة حزمة حوافز بهدف تعميق صناعة المركبات والتى سيقوم وزير التجارة بعرضها على المجموعة الاقتصادية بعد الانتهاء من صياغتها.

الأهرام

الرقابة الصناعية تكثف حملاتها على المصانع

■ كتبت ـ هاجر حجازى

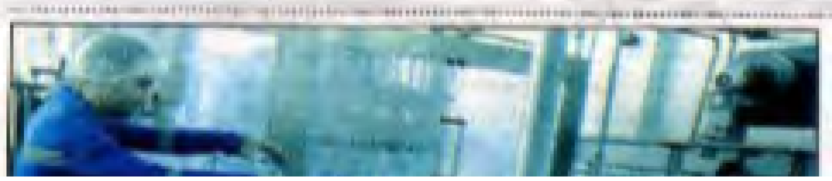

أعلن الكيميائى إبراهيم الناشرانى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن المصلحة فى إطار استعداداتها لاستقبال عيد الفطر المبارك كثفت من ...

لجنة وزارية لتعميق الصناعة والاستفادة من ٤٥٠٠ مصنع

■ كتب ـ محمد حسن

الوطن

«القاهرة للاستثمار»: ٢٫٥ مليار جنيه استثمارات منفذة بـ«الروبيكى».. ونقل ٧٠ وحدة متبقية أواخر يونيو

«المغربى»: أنهينا نقل ٣٠٠ مصنع من «مجرى العيون» حتى الآن.. ونستهدف مضاعفة إنتاج الجلود بنهاية العام

كتب - هشام إبراهيم:

تستهدف شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمرانى والصناعى، المسئولة عن مشروع الروبيكى لدابغ الجلود، إتمام إجراءات نقل نحو ٧٠ مدبغة متبقية من منطقة سور مجرى العيون بمصر القديمة لمشروع الروبيكى بمدينة بدر أواخر شهر يونيو الحالى. وقال المهندس ياسر المغربى، رئيس ...

بما يسمح بإيجاد صناعة متكاملة للجلود وليس الدباغة فقط، وتصدير منتج تام الصنع، وتابع المغربى أن مدينة الروبيكى ستكون أول تجمع صناعى للصناعات المتكاملة لجمهورية مصر العربية، حيث إنها تتضمن الصناعة بكل مشتملاتها بداية من الجلد الخام إلى أن يتم إنتاج مصنوعات جلدية منتهية الصنع، منوهاً بأنه من المقرر أن تشهد المرحلة الثالثة للمشروع ...

المغربى

جريدة الجمهورية

سيارة مصرية ـ صينية بمواصفات عالمية

استقطاب كبرى الشركات للعمل بالسوق المصرية

كتب ـ محمد العزاوى:

أكدت وزارة التجارة والصناعة حرصها على إجراء مفاوضات مباشرة مع كبريات شركات السيارات العالمية لبدء مشروعات استثمارية مشتركة لها بالسوق المصرية خلال المرحلة المقبلة ...

التى تبنتها الوزارة مع الشركة الصينية منذ شهر نوفمبر الماضى.

قالت إنها تسعى جاهدة للاستفادة من الطاقات الانتاجية غير المستغلة بمصانع السيارات والصناعات المغذية المتواجدة فى مصر بهدف تعظيم الاستفادة منها ...

الشركة الصينية لصناعة وتطوير السيارات والمالكة للعلامة التجارية «ام ـ جى» برئاسة شن هونغ رئيس مجلس إدارة الشركة الصينية.

لفتت الوزارة إلى حرصها على رفع الاعباء الاضافية عن كاهل شركات التجميع ...

المحورية المتجة للسيارات بأسواق منطقة الشرق الاوسط وقارة افريقيا.

أكدت الوزارة حرصها على استقطاب كبريات الشركات العالمية للعمل بالسوق المصرية وتدشين صناعة سيارات وصناعات مغذية تفى باحتياجات السوق ...

اليوم السابع

الصادرات على طريق تحقيق هدف الـ55 مليار دولار

ارتفعت 3 أشهر متتالية.. سجلت 7.3 مليار دولار ومنتجات البترول «كلمة السر» فى الارتفاع

كتبت - هبة حسام

كشفت البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أن الصادرات المصرية بدأت تجنى ثمار تطبيق استراتيجية الحكومة نحو مضاعفة الصادرات لـ55 مليار دولار سنويا، التى تستهدف تحقيقها خلال 5 سنوات حتى نهاية العام المالى 2021/2022، حيث سجلت الصادرات منذ بداية العام الحالى، ارتفاعات متتالية على مدار الـ 3 أشهر الأول من العام، محققة 7 مليارات و387 ألف دولار كقيمة إجمالية خلال الشهر الثلاثة «الربع الأول» من 2019. وبحسب البيانات الصادرة عن «الإحصاء» عن حجم الصادرات المصرية خلال الربع الأول من العام الجارى «شهر بشهر»، بلغ متوسط الزيادة الشهرية فى صادرات مصر نحو 5.1%، وذلك بعد أن بلغت قيمتها 2.330 مليار دولار فى يناير 2019، مرتفعة إلى 2.481 مليار دولار خلال فبراير التالى

خيرت بركات

الصادرات المصرية خلال شهر مارس 2019 إلى 2.576 مليار دولار، بزيادة 3.8% عن شهر فبراير

منتجات البترول «كلمة السر» والعامل المشترك الذى قاد الصادرات المصرية للارتفاع شهرياً خلال الفترة المذكورة من العام الجارى، بالإضافة إلى عدد آخر من السلع المصرية، أبرزها منتجات الألبان والفواكه والأسمدة والملابس. وسجلت القيمة الإجمالية لصادرات مصر من منتجات البترول 958 مليون دولار، خلال الربع الأول من العام الجارى، بنسبة 13% تقريباً من إجمالى الصادرات فى تلك الفترة، ليبلغ حجم تصدير تلك المنتجات 200 مليون دولار فى يناير 2019، مسجلة أكثر من الضعف فى فبراير التالى له بقيمة 426 مليون دولار، فى حين بلغت القيمة التصديرية لها فى مارس الماضى 332 مليون دولار، أما منتجات الألبان، التى جاءت كأبرز السلع المصرية المساهمة فى ارتفاع حجم الصادرات بشكل متواصل شهرياً، فبلغت قيمتها 87.350 مليون دولار خلال الربع الأول، لتسجل 28.341 مليون دولار فى يناير 2019، مرتفعة إلى 29.584 مليون دولار فى فبراير التالى له، فيما بلغت قيمة تصديرها

نصار يبحث مع رؤساء المجالس التصديرية تنفيذ البرنامج الجديد لرد الأعباء

كتبت - د. نجلاء الرفاعى

د المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة
ف تنمية الصادرات يلقى دعم ومتابعة دورية
افة أجهزة الحكومة وعلى رأسها رئيس الوزراء،
ة خاصة ما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد لرد
ء التصديرية والمقرر بدء تطبيقه اعتباراً من
ولبو المقبل.

قال ان الحكومة وضعت خطة شاملة لتنمية
يز الصادرات المصرية لمختلف الأسواق
رجية وذلك بالمشاركة مع كافة الجهات
ارات المعنية وبالتعاون والتنسيق مع المجالس
يرية

اء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذى عقده
ر أمس مع رؤساء المجالس التصديرية لمناقشة
تنفيذ البرنامج الجديد لرد الأعباء وكذا موقف
متأخرات مستحقات الشركات المصدرة لدى
وق تنمية الصادرات، حضر اللقاء المهندس

حسام فريد مستشار الوزير والمنسق العام للمجالس التصديرية والدكتورة امانى الوصال المدير التنفيذى لصندوق تنمية الصادرات والدكتور عمرو طه المدير التنفيذى لمركز تحديث الصناعة.

وأوضح الوزير ان المرحلة الماضية شهدت تحركات فاعلة من جانب وزارتى التجارة والمالية للتعامل مع ملف سداد المستحقات المتأخرة للشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات من التزامات الشركات لدى وزارة المالية، وبصفة خاصة المستحقات الضريبية، لافتاً فى هذا الإطار الى ان المرحلة المقبلة ستشهد بدء التحرك فى آليات جديدة لسداد المستحقات

وأشار نصار الى انه فيما يتعلق بالبرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية فقد وافق مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات على الإطار الاستراتيجى العام للبرنامج الجديد والذى يتضمن حوافز مادية وخدمات دعم فنى وتكنولوجى تسهم فى زيادة القدرة التنافسية والفنية المضافة للمنتجات المصنعة محلياً ومن ثم زيادة معدلات التصدير

عمرو نصار

للأسواق الخارجية

ومن جانبه اكد المهندس عمرو أبو فريخة، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية

للتعرف على آليات تنفيذ البرنامج الجديد بما يتلائم مع طبيعة المجلس، مشيراً إلى أهمية تعزيز دور المجالس فى القرارات التي يصدرها صندوق تنمية الصادرات.

وأشار المهندس خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية إلى ان ما تم انجازه خلال المرحلة الماضية يعد إنجازاً مهماً لتنمية الصادرات المصرية فى مختلف قطاعاتها، مؤكداً أهمية الاسراع فى سداد المستحقات المتأخرة للشركات لدى الصندوق لتعويض نقص السيولة الذي تعاني منه الشركات وأيضاً لمساعدتها فى زيادة الطاقات الانتاجية ومن ثم زيادة معدلات التصدير.

وأكد المهندس هاني برزي، رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية أن المجالس التصديرية بالتعاون مع وزارتي التجارة والمالية قطعت شوطاً كبيراً خلال الأشهر القليلة الماضية فى تحديد الإطار العام للبرنامج الجديد وآليات تسوية

تعيين الكفاءات اللازمة وميكنة الإجراءات الجديد بالبرنامج الجديد بالإضافة إلى التعامل مع كل مجلس تصديري على حدا خاصةً وأن كل مجلس من المجالس التصديرية يخص الشئون المالية والتص

و أوضح المهندس حم والمنسق العام للمجالس ا الارتقاء بالإمكانات الفنية والبشرية داخل صندوق تنمية الصادرات لمساعدتهم على تنفيذ البرنامج الجديد من خلال ميكنة الإجراءات بما يسهم فى تسريع وتيرة انهاء الملفات داخل الصندوق

كما أكد المهندس مجدي طلبة، رئيس المجلس التصديري للغزل والمفروشات والملابس الجاهز على ضرورة تعاون كل الوزارات والجهات المعني فى وضع آليات تنفيذ البرنامج الجديد لرد الأعبا مشيراً إلى أن الهدف الرئيسي الذي تسعى كافة المجالس إليه من خلال هذا البرنامج هو إعاد تدوير المستحقات لدخولها مرة أخرى فى الصنا

عالم اليوم
Alam-Alyawm

الأهرام

2.181 مليار دولار قيمة صادرات مصر غير البترولية خلال أبريل 2019

1.6 مليار دولار حصة السلع الصناعية.. و555 مليونا للغذائية

مصر سوق جاذبة للاستثمار فى الصناعات الكهربائية

جريدة الجمهورية

كتب - محمد تعلب :

أكدت وزارة التجارة والصناعة أن مصر أصبحت سوقاً جاذباً للاستثمار فى قطاع الكهرباء ومحوراً رئيسياً للطاقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢,١٥٠٪ زيادة فى الصادرات المصرية للأردن

■ كتبت - سماح الجمال

أكد أحدث تقرير عن العلاقات الاقتصادية المصرية - الأردنية، زيادة الصادرات المصرية إلى الأردن خلال الفترة من يناير - مارس الماضي بلغت ٢٨٣,٥ مليون دولار مقابل ١١٣,٢ مليون دولار فى الفترة المثيلة من عام ٢٠١٨، بنسبة زيادة ١٥٠,٢٪ وذلك وفقا لبيانات مكتب التمثيل التجاري المصرى فى عمّان.

وفيما يتعلق ببيانات ومؤشرات الميزان التجاري، فقد أوضح التقرير

«مصر» تقدم مقترحاً لتعزيز شفافية ممارسات الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية

أعلن جهاز التمثيل التجارى عن نجاح مكتبه التجارى بالبعثة المصرية الدائمة فى جنيف برئاسة المستشار التجارى محمد عبدالجواد فى تقريب وجهات النظر فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة فى المناقشات الدائرة فى منظمة التجارة العالمية، حول المقترح الذى تقدمت به سويسرا، وعدد من الدول المتقدمة لتعزيز شفافية ممارسات الأعضاء حول تدابيرها التجارية المتعلقة بتنفيذ التزاماتها الخاصة بقواعد المنشأ غير التفضيلية.

وأشار الجهاز فى بيان له اليوم إلى أن مصر قامت بجهود توفيقية لتقريب وجهات النظر بين الدول صاحبة المقترح والدول التى

التجاريين لمناخ الأعمال فى مصر، فقد تقدمت مصر لأول مرة فى نهاية مايو 2019 بإخطار فى إطار لجنة التقييم الجمركى بمنظمة التجارة العالمية عن القرارات الوزارية المتعلقة بإجراءات الفحص قبل الشحن.

وقد لاقت تلك الخطوة استحساناً كبيراً من الدول الأعضاء بالمنظمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية، كما أشارت سكرتارية منظمة التجارة العالمية فى تقرير لها عن عمل لجنة العوائق التجارية أمام التجارة فى عام 2018 إلى أن مصر من بين العشر دول الأوائل فيما يتعلق بتقديم الإخطارات للجنة، وهو ما يضع مصر فى

النامية والأقل نمواً على المساعدات الفنية التى تساعدها على التنفيذ وتقلل تكلفته، وقد لاقى المقترح المصرى فى هذا الخصوص ترحيباً كبيراً من الجانب السويسرى ومن الدول المؤيدة له، وتعهدوا بأخذه فى الاعتبار كحل توافقى للتعامل مع شواغل الدول النامية والأقل نمواً فى هذا الخصوص.

تجدر الإشارة إلى أن المقترح الخاص بتعزيز الشفافية حول قواعد المنشأ غير التفضيلية، سوف يسهم فى زيادة المعلومات المتوافرة لدى الشركات المصرية المصدرة عن قواعد المنشأ اللازمة لأسواق الدول التى لا يربطها بمصر اتفاقات تجارية تفضيلية.

فى افتتاح منتدى الأعمال المصرى - الموزمبيقى

القارة الأفريقية حققت إنجازات بارزة.. فى ملف التكامل والتنمية الاقتصادية

كتب- رفعت خالد ولبيبة شاهين:

أكد وزير التجارة والصناعة ان انطلاق منتدى الاعمال المصرى الموزمبيقى من قلب القاهرة يعكس حرص حكومتى ومجتمعى الاعمال بالبلدين على توطيد أواصر الصلة بين مصر وموزمبيق والانتقال بها إلى افاق ارحب.

قال الوزير فى الكلمة التى ألقاها خلال فعاليات افتتاح الاعمال المصرى الموزمبيقى الذى نظمه الاتحاد العام للغرف التجارية بالتعاون مع سفارة موزمبيق بالقاهرة ان انعقاد هذا المؤتمر يأتى فى توقيت بالغ الاهمية حيث نجحت القارة الافريقية فى تحقيق انجازات بارزة فى ملف التكامل الاقليمى والتنمية الاقتصادية والتى تكللت بدخول اتفاق التكامل الاقليمى وحلم التجمع الاقتصادى الافريق

عقد المنتدى تحت عنوان «موزمبيق من التاو إلى متعدد الاطراف» وذلك بحضور فيليب نيوسى موزمبيق والمستشار عمر مروان وزير شئون مجل واحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وبمشاركة عدد كبير من المسئولين ورجال الاعمال بكلا البلدين.

واوضح نيوسى ان موزمبيق تتابع عن كثب المشروعات القومية الضخمة التى تنفذها مصر فى الوقت الراهن وعلى رأسها مشروع تنمية محور قناة السويس ومشروعات الطاقة المتجددة وغير ذلك من المجالات، لافتاً إلى ان موزمبيق ترحب بالمشروعات المشتركة التى يمكن لرجال الاعمال

جريدة المساء

الحاصلات الزراعية تواصل خطة النمو

٧٪ زيادة خلال الموسم الجديد.. والبرتقال يتصدر القائمة

كتبت - إيناس السيد:

واصلت صادرات الحاصلات الزراعية النمو بشكل مثالى كما اعتادت عليه منذ مواسم عدة وطبقاً لخطة وضعها المجلس التصديرى للحاصلات الزراعية والشركات المختصة بالتصدير حيث حققت الصادرات نمواً بلغ ٧٪ وهى النسبة الثانية التى تمكنت الشركات من الحفاظ عليها خلال المواسم السابقة. كما أوضح المهندس على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والرئيس السابق للمجلس التصديرى للحاصلات الزراعية.

وأكد «عيسى» أن الوفد أن الحاصلات الزراعية استطاعت الحفاظ على مكانها بين الدول الأخرى والاحتفاظ بنسبة النمو وإن كان ولكن الأوضاع الاقتصادية فى العالم تؤكد أن الأحداث مع دول أخرى شديدة التنافسية مثل الصين وغيرهايم بخلاف بعض التحديات

قمـــة العشريـــن باليابان .....خطوة هامة نحو تحقيق مستقبل أفضل للعالم

المصدر : وكالات انباء ومواقع اخبارية عالمية

استضافت مدينة أوساكا اليابانية نهاية شهر يونيو الماضي قمة مجموعة العشرين، بمشاركة دول الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وجمهورية كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا وروسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الى جانب مصر باعتبارها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ،حيث ناقشت القمة عدداً من القضايا الهامة المطروحة على الأجندة العالمية أبرزها تأثير التحولات المناخية، وامدادات البترول، وتلوث المحيطات، والاستثمار في البنية التحتية، وتحديات الاقتصاد العالمي، والنزاعات التجارية الدائرة حالياً على الساحة العالمية، الى جانب عدد من الملفات السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وتمثل مجموعة الـ٢٠» نحو ٦٦ ٪ من سكان العالم، و٧٥ ٪ من التجارة الدولية، و٨٠ ٪ من الاستثمارات العالمية، و٨٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

وشهدت القمة العديد من القرارات على مستوى الاقتصاد العالمي، ولاسيما فيما يتعلق بأسواق البترول والاتفاق بين السعودية وروسيا على تمديد خفض الإنتاج لما بعد يونيو الجاري، إلى جانب إعلان الرئيس الأمريكي استئناف المحادثات التجارية مع الصين ورفع الحظر على شركة هواوي الصينية، كما أسفرت القمة عن اتفاق المشاركين على تحسين فرص النمو الاقتصادي العالمي.

وقد جاءت مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في قمة العشرين في غاية الأهمية وذلك بالإنابة عن ٥٠ دولة أفريقية، حيث طرحت مصر رؤيتها الهادفة الى تعزيز الجهود الدولية لدفع مساعي التنمية في القارة الأفريقية وادراج الملف الأفريقي على الاجندة العالمية، وذلك في إطار ترأسها للاتحاد الأفريقي العام الجاري.

كما تضمنت المشاركة المصرية بحث عدد من القضايا الهامة والملفات المشتركة بين مصر واليابان، فضلاً عن استعراض تجربتها التنموية للإصلاح الاقتصادي الشامل، الى جانب امكانيات تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة والعمل على نقل الخبرات اليابانية المتطورة للاقتصاد المصري خاصة في المجالات الصناعية.

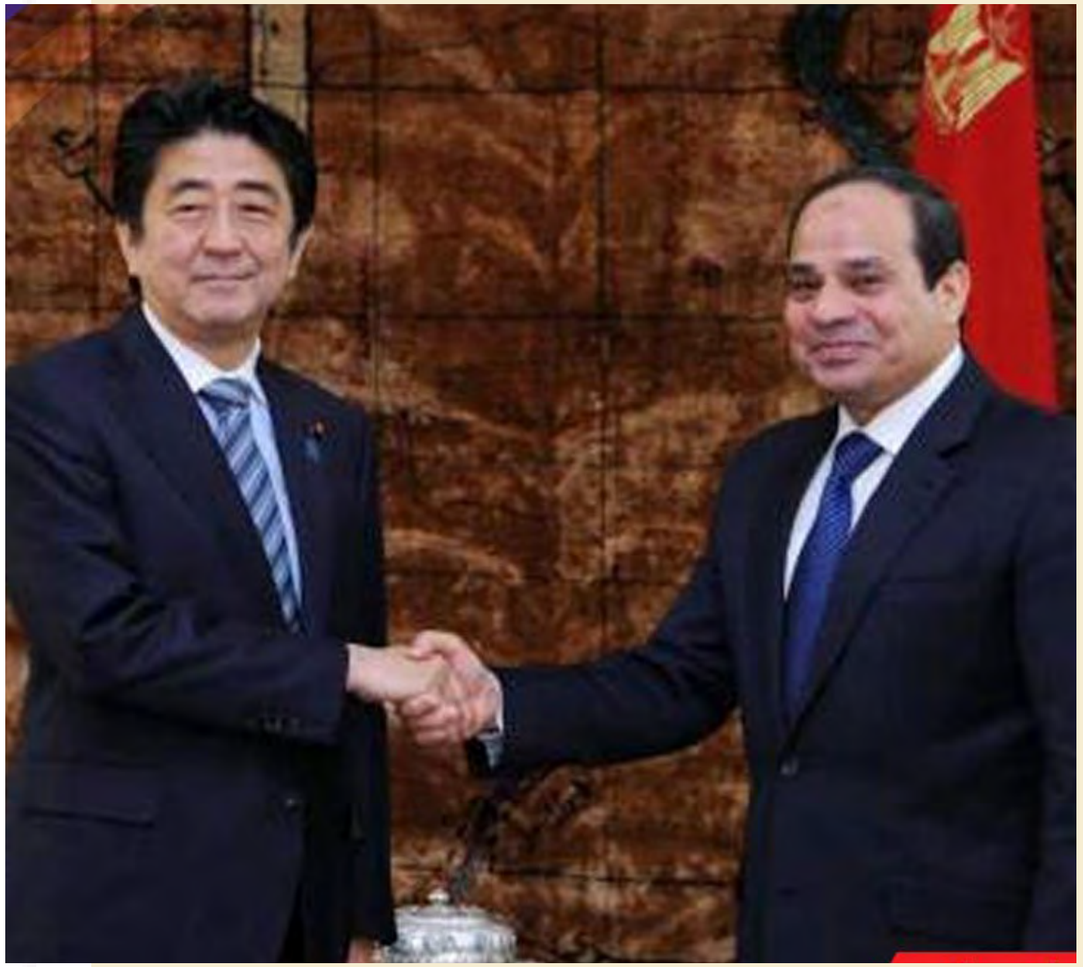

وأكدت مصر أهمية تعزيز التعاون مع دول القارة الأفريقية والعالم، ومسؤولية جميع الدول عن مكافحة الإرهاب والتصدي للفكر المتطرف، خاصة في المناطق التي تعاني من نزاعات مطولة، مع أهمية تحقيق الأمن والاستقرار وما يتبعه من تنمية مستدامة.

كما شددت أن الإرادة السياسية الأفريقية تتجه بخطوات ثابتة وجادة على الصعيد الوطني والقاري بشكل متكامل نحو تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها كافةً، جنباً إلى جنب مع الترحيب بالتعاون مع شركاء القارة بما يحقق مستقبل أفضل لشعوبها جميعا..

• قامت مصلحة الرقابة الصناعية بإجراء ألف و٣٢ حملة خلال شهر مايو الماضي ليصل إجمالي ما تم إجراؤه خلال الـ ٥ شهور الماضية الى ٥٦٢١ حملة تفتيشية على المصانع، فضلاً عن إجراء ٨ الاف و٧٥٦ دراسة فنية متخصصة تضمنت ٣ الاف و٨٦٣ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك، و٤ الاف و٨٩٠ دراسة فنية متنوعة و٣ دراسات مستلزمات إنتاج، بالإضافة إلى ترخيص ١٩٢٦ مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٣٨٦ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) وتسجيل عدد ٢٩ مطابع عاملة في مجال مواد التعبئة والتغليف.

• قامت مصلحة الكيمياء خلال الفترة من يناير – مايو ٢٠١٩ بتحليل واختبار ٣٥ ألف عينة بمعاملها المختلفة بمعدل زيادة ٥ الاف عينة عن نفس الفترة من العام السابق، الى جانب انتاج ١٠ الاف لتر من المادة السرية لحبر ختم اللحوم بالمجازر بزيادة الفي لتر عن نفس الفترة من العام الماضي.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمجر خلال عام ٢٠١٨ نحو ٢٦٩ مليون دولار، ويبلغ حجم الاستثمارات المجرية بالسوق المصري نحو ٤١,٥ مليون دولار في عدد ٦٠ مشروعاً في قطاعات التصنيع والخدمات والسياحة.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا خلال عام ٢٠١٨ نحو ٧,٦٦ مليار دولار كما ارتفعت الصادرات المصرية إلى روسيا بمعدل ٤,١٪ خلال عام ٢٠١٨ لتسجل نحو ٥٢٦,٤ مليون دولار مقارنةً بنحو ٥٠٥,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧.

• الاقتصاد المصري حقق أعلى معدل نمو سنوي منذ عشر سنوات حيث بلغ ٥,٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، و٥,٦٪ في الربع الثالث من العام المالي الجاري ٢٠١٩/٢٠١٨.

• تبلغ معدلات التبادل التجاري بين دول جنوب وشرق المتوسط الأعضاء بالاتحاد ١٪ فقط من إجمالي التجارة الخارجية لدول المنطقة.

• حقق حجم التبادل التجاري بين مصر وبيلاروسيا خلال عام ٢٠١٨ نسبة زيادة بلغت ١٠,٧٪ حيث بلغ ١٠٨ مليون دولار مقارنة بـ ٩٧,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧، كما بلغت الصادرات المصرية للسوق البيلاروسي العام الماضي ٢٥ مليون دولار مقارنة بـ٢١,٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ محققة نسبة زيادة بلغت ١٧,٥٪.

• تم تخصيص واعتماد ٦ مليار جنيه كموازنة سنوية للبرنامج الجديد لرد أعباء التصدير يبدأ تطبيقها اعتباراً من موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

• شاركت ١٠ شركات مصرية بالبعثة التجارية المصرية التي نظمتها هيئة تنمية الصادرات ومجلس الاعمال المصري للتعاون الدولي إلى دولتي إستونيا ولاتفيا في قطاعات السياحة والبتروكيماويات وتكنولوجيا المعلومات والتصنيع والشحن البحري والخدمات اللوجستية

«التنظيم والإدارة»: تسكين وترقية الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية اعتباراً من اول يوليو ٢٠١٩

احذر : ٥ فئات من الموظفين محرومين من الترقية المقررة طبقاً للقانون

الدكتور صالح الشيخ

أصدر الدكتور صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن تسكين وترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ، حيث نص القرار على أن يحدد المستوى الوظيفي لكل موظف وأقدميته فيه طبقا للوضع في ٢٠١٦/١١/٢ استنادا إلى المادة الرابعة من قانون الخدمة المدنية، مع احتفاظه بالأقدمية في المستوى الوظيفي بعد التسكين، وتقع المسئولية كاملة على عاتق المسئولين بالوحدة.

ويرقى الموظفون الذين أتموا في مستوياتهم الوظيفية حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ مددًا لا تقل عن المدد البينية المحددة قرين كل مستوى وظيفي إلى المستويات التى تعلوها، وفقا لجدول مرفق بالقرار اعتبارا من ٢٠١٩/٧/١، مع احتفاظهم بالأقدمية بالمستوى الوظيفي بعد الترقية، على ألا تتعدى ترقية الموظف مستوى وظيفي واحد.

وينص القرار أيضا على أن يرقى شاغلو الوظائف الكتابية والفنية بالدرجة الخامسة المعينون قبل العمل بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ والمستوفون مدة بينية لا تقل عن خمس سنوات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ إلى المستوى الوظيفي الرابع «ب».

ويستحق الموظف اعتبارا من ٢٠١٩/٧/١، الأجر الوظيفي المقرر للوظيفة المرقى إليها، أو أجره السابق مضافا إليه علاوة ترقية بنسبة ٥٪ من هذا الأجر الوظيفي أيهما أكبر، علمًا أن الترقيات طبقا لأحكام هذا القرار وقتية، وتتم بالنسبة لمن توافرت فيهم الشروط ولم يتوافر فيهم مانع من موانع الترقية في ٢٠١٩/٦/٣٠ وفقا لأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية المشار إليها حتي ولو زال المانع أو توافرت الشروط بعد هذا التاريخ.

وتكون الترقية وفقا لأحكام هذا القرار باستخدام الوظائف الممولة والشاغرة باستمارة موازنة وظائف الوحدة عن طريق إعادة التوزيع والتمويل الذاتي، بحسب الأحوال، وفي حالة عدم توافر وظائف ممولة وشاغرة يتم تمويل الوظائف المرقى إليها خصمًا على الاحتياطي العام بموازنة الباب الأول وفقا للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة، على أن يوضح عدد المستفدين في كل مستوى وظيفي ومجموعة وظيفية ونوعية، ويرسل مقترح الوحدة في هذا الشأن إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لإعمال شئونه.

وتتولي كل وحدة اتخاذ اللازم نحو الخصم بالتكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار خصمًا على الاعتمادات المدرجة بالباب الأول بموازنتها وفقا للتأشيرات العامة للدولة وللتأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وفي حالة عدم كفايتها يتم الرجوع إلى وزارة المالية لإعمال شئونها، وتصدر السلطة المختصة قرار الترقية طبقا للقواعد السابقة تحت مسئوليتها في ضوء ما هو ثابت لديها بملفات خدمة الموظفين.

ولكن برغم هذا القرار يوجد الكثير من الموظفين الذين لن يتمتعوا بهذه الترقيات ومقابلها المادي سواء لفترة قصيرة أو طويلة وفقا لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وهم ٥ فئات على النحو التالي:

- «المُعار» إلا بعد العودة من الإعارة واستكمال المدة البينية اللازمة للترقي.
- الحاصل على إجازة بدون أجر إلا بعد العودة من الإجازة باستثناء المرضية وإجازة رعاية الطفل.
- الموقع عليه جزاء الخصم من الأجر لمدة تزيد على ١٠ أيام أو جزاء أشد إلا بعد محو الجزاء.
- الموقوف عن العمل.
- المُحال للمحاكمة التأديبية أو الجنائية: وفي هذه الحالة لا يجوز تأخير ترقية الموظف لمدة تزيد على عامين.

اطلاق موقع إلكتروني للموظفين لمعرفة مدى استحقاق الترقية أول يوليو

متابعةً للقرار ٦٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن تسكين وترقية العاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية ، اطلق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة برئاسة الدكتور صالح الشيخ الموقع الإلكتروني http://promotion.caoa.gov.eg/ للعاملين في وحدات الجهاز الإداري للدولة ليمكنهم من خلاله معرفة مدى استحقاقهم للترقية في ١ /٧/ ٢٠١٩ .

كما يمكن للموظف من خلال الموقع معرفة المستوى الوظيفي المسكن عليه في ٢٠١٦/١١/٢ وهو تاريخ العمل بقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، كما يحتوي الموقع علي الضوابط العامة للترقية و كذلك الموانع التي تحيل دون الترقي.

ويهيب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بكافة الجهات الحكومية المخاطبة بأحكام قانون الخدمة المدنية بتسوية أوضاع موظفيها قبل ٣٠ يونيو الجاري .

يذكر أن الدكتور صالح الشيخ كلف باختبار وتطبيق المنظومة على موظفي ديوان الجهاز للتأكد من جاهزيتها قبل أطلاقها للعاملين في وحدات الجهاز الإداري للدولة المخاطبة بأحكام قانون الخدمة المدنية وكذلك التي يمثل قانون الخدمة المدنية الشريعة العامة لها، وتمكن موظفو الجهاز من معرفة موقفهم من الترقية بكل يسر ونجاح.

"التخطيط" : 50 ٪ من الوظائف الحالية ستختفي خلال 4 سنوات

قالت الدكتورة ندى مسعود، مستشار وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري ، إنه من المتوقع أن تختفي ٥٠٪ من الوظائف الحالية خلال ٤ سنوات، في ظل التطورات الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة.

فقد اوضحت المستشارة خلال مداخلة هاتفية لها في احدى البرامج الفضائية بان «الوظائف التي ستختفي مرتبطة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن بينها الصحافة الورقية وأنشطة العمالة الادارية والسكرتارية والمحاسبة وبعض الأنشطة البنكية، وبعض الوظائف بقطاع التأمين» .

ومن المتوقع أيضا ظهور وظائف جديدة في مجالات البرمجة، والهندسة الحيوية ، مشيرة إلى أن نظام التعليم الجديد يتواكب مع التطورات التكنولوجية مؤكدة أن موظفي الجهاز الإداري للدولة سيخضعون للتدريب لتحسين مهاراتهم الوظيفية.

مصلحة الكيمياء

Chemistry Administeration

*** دور المصلحة :**

تلعب مصلحة الكيمياء دوراً حيوياً فى خدمة المواطن المصرى وحمايته من الغش التجارى والتاكد من مطابقة المنتجات المطروحة فى الاسواق للمواصفات القياسية الخاصة بها وذلك بالتعاون مع الجهات الرقابية مثل مصلحة الرقابة الصناعية , ومديريات التموين فى كافة المحافظات

حيث أنشأت مصلحة الكيمياء بموجب قرار مجلس النظار فى عام ١٨٩٨ كمعمل حكومي لفحص واردات الحكومة المصرية ،وتحدد مصلحة الكيمياء سياساتها ومحاور التحديث والتطوير لمعاملها ونظم العمل بها بهدف تحقيق إرضاء العملاء من خلال تحقيق نتائج دقيقة للتحاليل والإختبارات فى اقل وقت ممكن وبأعلى جودة ممكنة ، ويمتد مجال عمل المصلحة ليشمل فحص واختبار وتحليل كافة الخدمات الطبيعية والمنتجات الصناعية والزراعية وبالإضافة إلى ذلك تقدم الاستشارات الفنية والتدريبية للقطاع الصناعى فى مصر والدول العربية الشقيقة

*** أنشطة المصلحة :**

-معاونة الجهات الرقابية في مكافحة الغش التجاري والصناعي وحماية المستهلك بإجراء الإختبارات والتحاليل لعينات المواد والمنتجات المقدمة من هذه الجهات.

- إجراء الاختبارات والتحاليل للخامات والمواد والمنتجات الصناعة والتجارية بأنواعها وإصدار التقارير والشهادات الفنية اللازمة.

- الجهة المختصة بتصنيع الأحبار السرية الخاصة بختم اللحوم لكافة مجازر الجمهورية لكشف الغش في حالة ختم اللحوم خارج المجازر.

- المعاونة في إعداد الكوادر المتخصصة في مجال الاختبارات والتحاليل وذلك بتأهيل وتدريب العاملين بمعامل التحاليل والاختبارات بالمصانع والشركات والكيانات البحثية بالدولة وتدريب طلبة كليات العلوم بالجامعات.

-إجراء الاختبارات البيئية وفحص المخلفات الصناعية والانبعاثات الملوثة وقياسها.

- معاونة الشركات والمصانع في حل المشكلات الصناعية بإجراء البحوث وتقديم المشورة الفنية إليها والمعاونة بالبحوث الفنية لتطوير منتجاتها.

-إجراء اختبارات وتحاليل الواردات والصادرات (التي ترد لها من مصلحة الجمارك) ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية المحددة لها، وبما يضمن معاونة مصلحة الجمارك في التطبيق الصحيح للتعريفة الجمركية، وبما يؤدي في النهاية إلى زيادة موارد الدولة ومكافحة التهرب الضريبي.

- تقديم المعاونة والخبرة الفنية للجهات الإدارية والقضائية والتي تمكنها من إصدار الأحكام الصحيحة وبما يضمن السيطرة على الفساد بالدولة.

-الاشتراك مع أجهزة الدولة المختلفة في إجراء كافة البحوث العلمية وإعداد الدراسات والتقارير الفنية للمشكلات الاستراتيجية بالبلاد والتي تختص بالمواد الكيميائية من حيث التداول والاستخدام والتأثيرات الضارة.

-الاشتراك في لجان وضع ومراجعة المواصفات القياسية للمواد والمنتجات بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

- الجهة المختصة بتصنيع الأحبار الفوسفورية الخاصة بالعملية الانتخابية بالبلاد طبقاً للمواصفات العالمية.

-الجهة الرسمية المعتمدة بالتنسيق مع وزارة الداخلية في استصدار الموافقات المبدئية لاستيراد المواد الكيميائية المدرجة على جداول المفرقعات وكذا تحليل واختيار كافة أصناف المفرقعات الواردة من الخارج والسابق صدور موافقات استيرادية لها

بيانات الإتصال
العنوان: ١٢ شارع رمسيس – القاهرة
التليفون: ٢٥٧٤٣١٠٣/٢٥٧٤٣٢١٤ - الخط الساخن : ٠١٠٠٧١٤٥٣٨٩
فاكس : ٢٥٧٩٣٨٥٨
- الموقع الإلكترونى: http://chem-admin.eg

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_Industry

miftmedia

mti.gov.eg